الإستخدام الفعّال للإحصاءات في وضع السياسات المستندة إلى الأدلة

إطار مفاهيمي

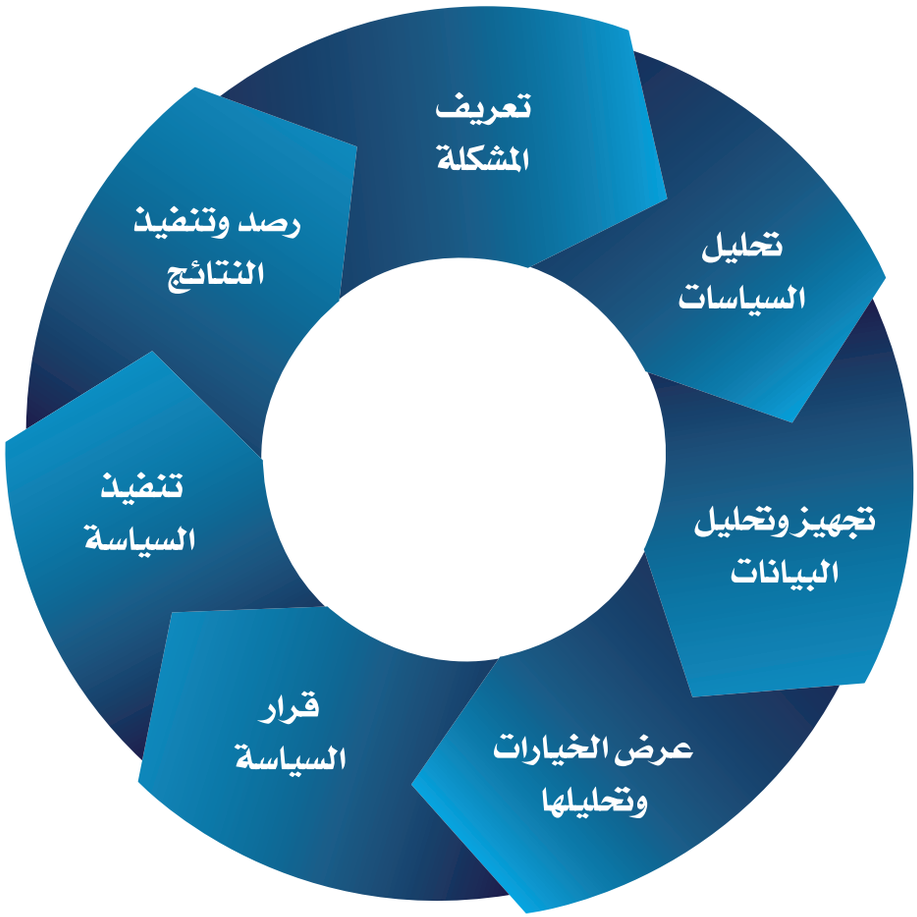

الاسكوا

الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SD/2013/Technical Paper.1
17 June 2013
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الاستخدام الفعّال للإحصاءات في وضع السياسات المستندة إلى الأدلة: إطار مفاهيمي

الأمم المتحدة
نيويورك، 2013

12-0278

شكر وتقدير

يسرّ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) أن تقدّم في هذه الوثيقة الإطار المفاهيمي لتعزيز الاستخدام الفعال للإحصاءات في صياغة السياسات المستندة إلى الأدلة. وقد أُعد هذا الإطار في سياق مشروع تعزيز القدرات الإحصائية وتوثيق التعاون بين المؤسسات في مجال الإحصاء من أجل رصد الأهداف الإنمائية للألفية وتفعيل التعاون الإقليمي وتبادل المعرفة، المموّل من حساب التنمية التابع للأمم المتحدة.

ويعود حُسن إعداد هذا الإطار إلى العمل المنهجي والمتقن الذي أنجزه الدكتور أحمد حسين، وإلى جهود فريق الخبراء الذي تولّى مراجعة الإطار وقدّم مقترحات قيمة أسهمت في إثراء مضمونه، لا سيما السيد عبد العزيز محمد فرح علي، والمهندس زياد عبيدات، والسيد نور الدين ابن سينا. كذلك، هذا الإطار هو ثمرة الجهود الدؤوبة التي بذلتها شعبة الإحصاء في الإسكوا، لا سيما السيدة ندى جعفر، من أجل تنسيق هذا المشروع والإشراف عليه. ومراجعة الإطار ووضعه في صيغته النهائية.

المحتويات

الصفحة

شكر وتقدير ..... ج
مقدمة 1

الفصل

أولاً- الإطار المفاهيمي 3

ألف- الهدف 3
باء- فوائد التوثيق 3
جيم- أهمية البيانات الإحصائية 4

ثانياً- فوائد السياسات المستندة إلى الأدلة؟ 5

ألف- تعريف السياسات المستندة إلى الأدلة 5
باء- فوائد استخدام الأدلة 5
جيم- السياسات والأدلة 6

ثالثاً- القضايا ذات الأولوية في الاستخدام الفعال للإحصاءات 7

ألف- عملية بناء القدرات الإحصائية المؤسسية 7
باء- عملية صنع السياسات 7
جيم- حوكمة السياسات 10
دال- اتساق السياسات وتكاملها 12
هاء- دور العملية الإحصائية في وضع السياسات 13

رابعاً- إجراء البحوث ووضع السياسات وصنع القرار 19

ألف- البحوث 19
باء- إطار لتحليل عملية صنع القرار 19

خامساً- السياسات ومفهوم الرصد والتقييم 21

ألف- الرصد 21
باء- التقييم 21
جيم- عملية الرصد والتقييم المعتمد على النتائج 22
دال- تصميم وبناء وتشغيل آلية للرصد والتقييم ترتكز على النتائج 23

المحتويات (تابع)

الصفحة

سادساً- السياسات التنموية والأهداف الإنمائية للألفية 26

ألف- الأهداف الإنمائية للألفية 26
باء- بناء القدرات..... 27

سابعاً- التوعية حول أهمية البيانات الإحصائية 29

ألف- التوعية 29
باء- محركات التغيير 29
جيم- سُبل تطوير خطة استراتيجية للتوعية والدعاية في مجال الإحصاء 29

ثامناً- المبادئ التوجيهية لتحديد الممارسات الجيدة 31

ألف- معايير اختيار الممارسات الجيدة 31
باء- توثيق الممارسات الجيدة 31
جيم- مكونات تحديد الممارسات الجيدة..... 31

تاسعاً- الخلاصة..... 33

المراجع..... 34

قائمة الأشكال

1- المكونات الحقيقية للأدلة..... 6
2- دورة السياسات العامة..... 8
3- المدخلات الإحصائية في دورة السياسات العامة..... 9
4- اتخاذ القرار من أجل التنمية المستدامة في البناء المؤسسي 13
5- الدورة الإحصائية..... 17
6- إطار مفاهيمي عام لاعتبار البحوث حول الصحة جزءاً لا يتجزأ من عمل المؤسسات . 20
7- رسم توضيحي لمراحل عملية تنفيذ أحد الأهداف الإنمائية الوطنية..... 22
8- تصميم وبناء وتشغيل آلية الرصد والتقييم القائمة على النتائج 23
9- البرنامج التنموي التنفيذي في الأردن 2011-2013 25

المحتويات (تابع)

الصفحة

قائمة الأطر

1- المنطلقات الأساسية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر في العراق 12
2- التعاون بين منتجي البيانات ومستخدميها في مصر لإعداد تقارير التنمية البشرية 18
3- ملخص برنامج تقييم استراتيجيات التنمية لتحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية في المغرب (نموذج "**MAMS**" كأداة لتحليل الأهداف الإنمائية للألفية)..... 27

المرفقات

المرفق الأول- قائمة المؤشرات للأهداف الإنمائية للألفية 36
المرفق الثاني- تصنيف الأنشطة الإحصائية 40
المرفق الثالث- المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية 42

مقدمـة

يدرك المعنيون بوضع السياسات وصنع القرار أن الاستخدام الفعال للبيانات الإحصائية أمر أساسي لاتخاذ قرارات سليمة تسهم في تحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة. والأهداف الإنمائية للألفية، التي تتضمن ثمانية أهداف و21 غاية و60 مؤشراً الغرض منها رصد التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف بحلول عام 2015، هي دليل على الاهتمام الدولي المتزايد باستخدام الإحصاءات في مختلف مجالات التنمية.

ومع أن جهوداً كبيرة بذلت لبناء القدرات الإحصائية لبلدان الإسكوا، فما زال من الضروري تطوير مجال استخدام الإحصاءات في صياغة السياسات. ومن هنا أهمية التركيز على تطوير أوجه الضعف في العملية الإحصائية وفي دورها في صياغة ومتابعة السياسات العامة، وإيجاد حلول سريعة للمشاكل المتصلة بها. لذلك، من المفيد الإلمام بالحلول التي استخدمها عدد من البلدان لتحقيق النجاحات في مجال الإحصاء، وتعزيز هذه الحلول، تماما كما فعلت دول متقدمة عدّة. والأجهزة الإحصائية الوطنية في منطقة الإسكوا، التي أوكلت إليها مهمة جمع البيانات وتحليلها ونشرها وتوفيرها لمتخذي القرارات بهدف صياغة استراتيجيات التنمية الوطنية، هي في الأساس جزء من البناء المؤسسي لبلدان المنطقة، وتقع على عاتقها مهمة تلبية الاحتياجات الوطنية من البيانات الإحصائية اللازمة لعملية التنمية الوطنية.

وتقوم شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، بالتعاون مع اللجان الإقليمية، بتحليل مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، باستخدام منهجيات وُضعت بالتعاون مع فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبإعداد تقييم سنوي للتقدم الذي تحرزه بلدان العالم ومختلف المناطق نحو تحقيق هذه الأهداف. وتشير المعلومات الخاصة بكل بلد إلى مستويات هذا التقدم واتجاهاته، كما تقارن مستوى تقدم البلد الواحد بمستوى تقدم منطقته الجغرافية. حسب القاعدة الرسمية لبيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية والمنشورة على الصفحة الإلكترونية لشعبة الإحصاء في الأمم المتحدة[1]. ويتضح من التقييم الذي أجرته الأمم المتحدة عام 2011 أن عددا كبيرا من بلدان العالم لن يتمكن من بلوغ هذه الأهداف بحلول عام 2015.

وتشير البيانات إلى أوجه التفاوت بين البيانات الوطنية والدولية. وقد تُعزى هذه التباينات إلى الاختلاف في توقيت إعداد البيانات أو المنهجية المتّبعة لإعدادها، أو إلى استخدام التقديرات الدولية في حال عدم توفر بيانات وطنية. ومن شأن تعزيز التنسيق بين البلدان والوكالات الدولية، وإتاحة البيانات التعريفية للمؤشرات (Metadata) على نطاق واسع، الحد من أوجه التفاوت بين هذه البيانات إذا وُجدت، وتعزيز القدرة على تفسيرها.

وتقدّم هذه الدراسة، الأولى من نوعها على المستوى الإقليمي، إطاراً مفاهيمياً بشأن تعزيز الاستخدام الفعال للإحصاءات في صياغة السياسات المستندة إلى الأدلة، وذلك في كافة مراحل صياغتها ورصد تنفيذها وتقييمه. وهي محاولة تهدف إلى وضع مبادئ توجيهية تساعد الخبراء والمتخصصين على تحديد وإعداد وتوثيق الممارسات الجيدة في مجال الاستخدام الفعال للإحصاءات في صياغة السياسات في بناء قاعدة معلومات معرفية عن الممارسات الناجحة في المنطقة العربية.

ويندرج إعداد هذا الإطار المفاهيمي في سياق مشروع تعزيز القدرات الإحصائية وتوثيق التعاون بين المؤسسات لرصد الأهداف الإنمائية للألفية من خلال التعاون الإقليمي وتبادل المعرفة، الممول من حساب

(1) http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Data.asp.

التنمية، والذي تنفذه شعبة الإحصاء في الإسكوا بالتعاون مع اللجان الإقليمية الأخرى. ويهدف هذا المشروع إلى ما يلي: زيادة توافر بيانات حديثة وقابلة للمقارنة عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الصُعد الوطنية والإقليمية والدولية؛ وتحسين القدرات الإحصائية وجهود التنسيق الإحصائي من أجل تعزيز إنتاج المؤشرات عن الأهداف الإنمائية للألفية؛ والتخفيف من أوجه التعارض بين المصادر الوطنية والإقليمية والدولية فيما يتصل بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية.

ولدراسة الإنجازات التي حققتها البلدان في هذا المجال عدد من الفوائد، منها إتاحة الفرصة للأجهزة الإحصائية الوطنية للتعرف على نتائج هذه الإنجازات، وسبُل الاستفادة منها، والنُهج المعتمدة لإزالة الصعوبات أمام تحقيقها. وسيساعد تعميم التجارب والخبرات والاستفادة منها كلا من الأفراد والأجهزة الإحصائية في تعزيز القدرات الإحصائية وتوفير البيانات الشاملة، بهدف تزويد قواعد البيانات الوطنية بالإحصاءات الموثوقة ذات الصلة بالتخطيط للتنمية. وفي المقابل، يتطلب اعتماد سياسات إحصائية ناجحة استخدام الأدلة الإحصائية في كل مراحلها، وإجراء بحوث تمكّن صانعي القرار من امتلاك المهارات اللازمة للتعرف على الأدلة الفاعلة والمفيدة، بهدف استخدامها لتقديم المشورة للحكومات.

ويقدّم الإطار تعريفاً بالسياسات المستندة إلى الأدلة ومكوناتها الحقيقية، ويبيّن شروط نجاحها، ويشير إلى ضرورة التعرف على عملية صنع السياسات ودورتها وعلى البيانات التي يحتاج إليها صانعو القرار، وذلك ليتسنى للأجهزة الإحصائية تحديد أولويات جمع البيانات وتحليلها ونشرها. كما يستعرض الإطار العلاقة بين الإحصاءات والسياسات من جهة، والمتطلبات الحقيقية لبناء القدرات الإحصائية وفقاً للمعايير الدولية، من جهة ثانية، وذلك لحُسن توظيف مخرجات العملية الإحصائية لوضع سياسات تنموية فاعلة. كذلك، يبيّن الإطار كيفية استخدام المؤشرات الإحصائية في كل مرحلة من مراحل صياغة السياسات ورصدها وتقييمها، وسبُل بناء وتشغيل آليات للرصد والتقييم تهدف إلى قياس النتيجة والأثر. ويحدد الإطار معايير اختيار الممارسات الناجحة، والمبادئ التوجيهية لإعداد معلومات تتضمن الممارسات الجيدة في مجال الاستخدام الفعال للإحصاءات في صنع السياسات.

والجدير بالذكر أن اللجنة الإحصائية لبلدان الإسكوا في دورتها العاشرة المنعقدة في القاهرة في الفترة 30-31 كانون الثاني/يناير 2013 قد اعتمدت الإطار المذكور كوثيقة مفاهيمية ووافقت على تطويره بشكل دوري، وكلفت الأمانة التنفيذية تنظيم سلسلة من الأنشطة تهدف إلى بناء القدرات الإحصائية للبلدان الأعضاء فيما يتعلق باستخدام الإحصاءات في إعداد السياسات ورصد وتقييم آثارها التنموية.

أولاً- الإطار المفاهيمي

ألف- الهدف

يهدف الإطار المفاهيمي لتعزيز الاستخدام الفعال للإحصاءات في صياغة السياسات إلى تسليط الضوء على أهمية وضرورة ما يلي: استخدام الإحصاءات ودورها في تحليل وصياغة السياسات ورصد الأداء وتقييمه؛ تعزيز دور بناء القدرات الإحصائية في توفير المؤشرات اللازمة لرصد ومتابعة الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية الوطنية؛ إعداد قاعدة معرفية توثّق فيها الممارسات الوطنية الناجحة في مجال استخدام الإحصاءات، على أن تكون متاحة وسهلة الاستعمال، كي يتمكن المستخدمون من التعرف عليها بنفسهم والتعلم منها وتبادلها؛ اتخاذ قرارات سليمة من خلال الاعتماد على بيانات تُجْمع وتُحلل وتُنشر وفقاً للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية وللمعايير الدولية لجودة البيانات.

باء- فوائد التوثيق

تتضمن فوائد التعرّف على قصص النجاح واتخاذها نهجا لبناء القدرات الوطنية ما يلي:

1- تمكين الأجهزة الإحصائية من جمع وحفظ الإنجازات والنجاحات الوطنية، لتعزيز الشعور بملكيتها، والتشجيع على رصدها، والتحفيز على حل المشاكل المشابهة لتلك التي واجهت تحقيقها بثقة أكبر، وبناء الثقة بالقدرات الإحصائية المحلية والنهوض بها. ولتحقيق ذلك، وأيضا لمواجهة تحديات وحلّ مشاكل في مجال الإحصاء لم تواجهها البلدان التي شهدت قصص النجاح، يجب تحديد العوامل التي أسهمت في تحقيق هذه النجاحات وتحليلها بدقة. ولا يعني ذلك تكرار الحلول نفسها لحلّ جميع المشاكل الإحصائية، بل تعلم النُهج التي اتُبعت للتوصل إلى هذه الحلول، مع أن الأجهزة الإحصائية في المنطقة العربية عموماً تواجه مشاكل مشابهة.

2- إن تراكم التجارب الناجحة والخبرات في مجال تحليل تلك المشاكل والحلول يؤدي إلى خلق قاعدة معرفية تتضمن معلومات أساسية حول التجارب في مجال الاستخدام الفعال للإحصاءات في صياغة السياسات. وتضم المكتبات الكثير من الوثائق والتقارير المتعلقة بأهمية الإحصاءات في تحليل السياسات ورصد التقدم المحرز في تنفيذها. غير أنها لا تتناول الإجراءات التي يجب اتخاذها لاستخدام الإحصاءات بفعالية لوضع وتحليل السياسات التنموية.

3- تستند التجارب الناجحة إلى إحصاءات تُجْمع وتُحلل وتُنشر وفقاً للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية[2] وللمعايير الدولية لجودة البيانات، التي تتصف بالشمول ويتيحها للمستخدمين وفي الوقت المناسب النظام الإحصائي الوطني الذي يقع على عاتقه نشر البيانات بشفافية واعتماد معايير عالمية، مثل المعيار العام لنشر البيانات (GDDS)، والمعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS) المعتمد من صندوق النقد الدولي والمعني بالبيانات الوصفية المتصلة بالممارسات في مجال إنتاج البيانات ونشرها وتحسينها. ويرجع نجاح هذه التجارب أيضا إلى تطوير قواعد بيانات تفاعلية وإنشاء إدارات لنظم المعلومات المكانية والسكانية (GIS, GGIM)[3].

(2) صدرت المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية عن اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في عام 1994. وقد دعت اللجنة البلدان الأعضاء إلى العمل على نشر البيانات الإحصائية بشفافية، وتزويد المستخدمين بها، لتوظيفها في اتخاذ القرارات وخدمة الأبحاث.

(3) يمكن الاستفادة من التجارب الناجحة في البلدان المتقدمة، ومنها على سبيل المثال تجربة مكتب الإحصاء الأسترالي الذي أبدع في استخدام التكنولوجيا المعاصرة في نشر البيانات، خصوصاً في نشر نتائج التعداد الذي نُظّم في عام 2005. (http://www.abs.gov.au).

ويُعد نشر البيانات من خلال استخدام الأساليب المتطورة من التجارب المهمة التي تسهم مباشرة في استخدام البيانات الإحصائية بفعالية في صياغة سياسات مبنية على الأدلة ورسم استراتيجيات ناجحة. كما أن توفير بيانات مصنفة حسب الجنس والعمر والموقع الجغرافي وغيرها من التصنيفات الاجتماعية-الاقتصادية يسهم في وضع خطط مدروسة لتخصيص الموارد للفئات المستهدفة.

جيم- أهمية البيانات الإحصائية

تشير المعلومات إلى توفّر كم كبير من البيانات الإحصائية غير المنشورة لدى الأجهزة الإحصائية الوطنية، وعدم استخراج هذه البيانات من السجلات أو وضعها في تصرف المستخدمين، إما لعدم إدراك أهميتها بالنسبة إلى المستخدمين، وإما لضعف القدرة على نشرها. ويؤكد ذلك على أهمية بناء القدرات الإحصائية لتوفير المؤشرات اللازمة، وأهمية التحليل والبحث اللذين يعتمدان بشكل أساسي على التعاون بين الأجهزة الإحصائية الوطنية والجامعات ومراكز البحوث. غير أنّ ضعف هذا التعاون يحول دون استفادة الأجهزة الإحصائية الوطنية من آراء المستخدمين وتعليقاتهم، التي قد تساعد في تطوير نوعية البيانات الإحصائية وتحديد المسائل ذات الأولوية من وجهة نظر الباحثين والأكاديميين، وتوفر أساساً متيناً يرتكز عليه صانعو القرار لوضع حلول وسياسات مستندة إلى الأدلة وقابلة للرصد والتقييم. غير أنه لا يمكن للإحصاءات وحدها أن تضمن فعالية تنفيذ تلك السياسات وآثارها، لأن ذلك يتطلب اتخاذ إجراءات مؤسسية مثل تعزيز المساءلة، والاستعانة بمراجعين للسياسات، وتشجيع مشاركة المعنيين، وهي نواح لا يُعنى بها هذا الإطار.

ثانياً- فوائد السياسات المستندة إلى الأدلة

ألف- تعريف السياسات المستندة إلى الأدلة

تساعد السياسات المستندة إلى الأدلة المعنيين على اتخاذ قرارات فعالة في مجال السياسات العامة والبرامج والمشاريع، وذلك عن طريق وضع أفضل الأدلة المتوفرة في جوهر عملية تطوير السياسات وتنفيذها[4]. وهي تلقي الضوء على آلية عمل السياسات وليس على تأثيرها المباشر على الأهداف النهائية. ووضع هذه السياسات يستدعي القيام بعمل منهجي وعلمي وعقلاني.

وتستدعي السياسات الفاعلة المستندة إلى الأدلة استخدام الأدلة في كل مرحلة من مراحل تطوير السياسات وجمع البيانات الإحصائية وتنفيذ البحوث، لتمكين صانعي القرار من امتلاك المهارات اللازمة للتعرف على الأدلة الفاعلة والمفيدة. وفي غياب الأدلة الجيدة، لن يتمكن المعنيون بالسياسات من إسداء نصيحة جيدة للحكومات. ولتكون الأدلة جيدة، يجب أن تتسم بالدقة والموضوعية؛ وأن تكون متصلة بالسياسات وجيدة التوقيت وجاهزة؛ وأن تدلّ على وقائع حقيقية؛ وأن تكون سهلة الاستخدام ويسهل الوصول إليها.

باء- فوائد استخدام الأدلة

وقد يؤدي استخدام الأدلة القوية دوراً في صياغة السياسات[5]، وذلك في خمسة جوانب.

1- تسليط الضوء على القضايا المطروحة على صعيد السياسات

يحدث ذلك عندما تُستخدم البيانات الإحصائية والأدلة المختلفة في إلقاء الضوء على القضايا الاقتصادية والاجتماعية الكامنة أو الناشئة حديثاً. عندئذ، يبدأ موظفو القطاع الحكومي ومنظمات المجتمع المدني ووكالات التنمية ووسائل الإعلام بتداول هذه القضايا والمطالبة بالتصدي لها ووضع سياسة أو برامج جديدة لإيجاد حلول لها.

2- تصميم واختيار السياسات

بعد تحديد القضية المطروحة وتحليلها، تُحدّد أبعادها وطبيعتها، ويُفهم أثرها. ومن الضروري أن يعتمد هذا الفهم على التطبيقات الإحصائية، مما يمكن من اختيار التوصيات التي ستنص عليها السياسات.

3- استشراف الآثار المستقبلية للسياسات

تسهم الأدلة في توقّع الأثر المستقبلي للسياسات في حال استمرارها. ويساعد الاستشراف من خلال استخدام النماذج الإحصائية في تعزيز إمكانية تحقيق أهداف السياسات وفقاً للجدول الزمني المقرّر. وينطبق هذا الأمر على الآثار المتوقّعة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

4- رصد تنفيذ السياسات

تسهم البيانات الإحصائية في رصد تحقيق نتائج البرامج والمشاريع المتعلقة بالسياسات، وذلك من خلال تطوير نظام متكامل للرصد يعتمد على عدد من المؤشرات، والقادرة على قياس التقدم باتجاه النتائج المرجوة. ومن المتوقع إعداد تقارير عن هذا النظام تُقدّم لمتخذي القرار بشكل دوري، وتتناول آلية العمل من حيث المدخلات والمخرجات والنتائج.

---

(4) Sophie Sutcliffe and Julius Court (2006).

(5) Carla Abou Zaher (2011), Taylor (2005), Othman (2005).

5- تقييم مردود السياسات

ينبغي اختيار وسائل قياسية لتقييم المردود المتوقع للسياسات منذ بداية العمل.

جيم- السياسات والأدلة

يتطلب نجاح السياسات المستندة إلى الأدلة توفر الأدلة في كل مرحلة من مراحل صياغة السياسات، ومنها جمع البيانات والاستثمار في إجراء البحوث وضمان أن يكتسب صانعو السياسات المهارات اللازمة للتمييز بين الدليل الصحيح وغير الصحيح. وهناك سبعة شروط لا بد من استيفائها لإنجاح السياسات القائمة على الأدلة[6]، هي: اختيار النهج الملائم للقيام بالتحليل اللازم، بما أن عدم تحديد طبيعة المشكلة يُفشل السياسة المرجو وضعها أو تنفيذها؛ وتوافر البيانات الجيدة والمتسقة؛ وموضوعية الأدلة، بصرف النظر عن الفرضيات المستند إليها؛ وتوفير هذه الأدلة بالسرعة اللازمة؛ وتوفير الموارد البشرية المؤهلة؛ والاستقلالية في تقييم البحوث الفنية؛ وقابلية إدماج البيانات في مرحلة صياغة السياسات.

الشكل 1- المكونات الحقيقية للأدلة

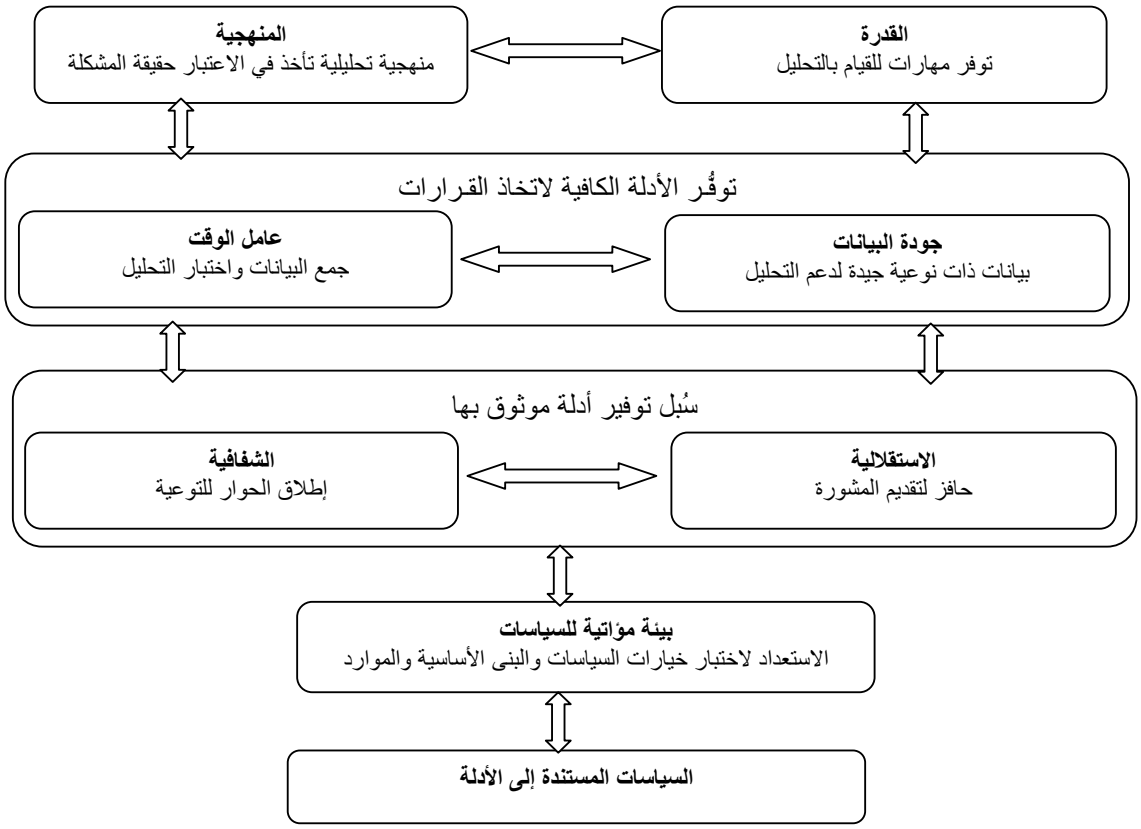

المصدر: Gary Banks AO, Australian Government (2009), *Challenges of evidence-based policy making*.

(6) Gary (2005).

ثالثاً- القضايا ذات الأولوية في الاستخدام الفعال للإحصاءات

من أجل تحديد القضايا ذات الأولوية فيما يتعلق بالاستخدام الفعال للإحصاءات، يجب تحديد مكونات عملية بناء القدرات الإحصائية المؤسسية، وعملية صنع السياسات، وحوكمة السياسات، واتساق وتكامل السياسات، والعملية الإحصائية والسياسات.

ألف- عملية بناء القدرات الإحصائية المؤسسية

إن الهدف النهائي من التعرّف على الممارسات الناجحة هو استخدام البيانات الإحصائية بفعالية في صياغة السياسات المستندة إلى الأدلة. ومن هنا تنبع أهمية معرفة القدرات الإحصائية التي تتمتع بها الأجهزة الإحصائية الوطنية، التي هي بحكم القوانين المحلية المصدر الرسمي للبيانات الإحصائية. لذا، فإن المهمة الرئيسية لهذه الأجهزة هي جمع ونشر البيانات الإحصائية المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتوفيرها للمستخدمين الوطنيين والدوليين ومساعدتهم على الوصول إليها مدعّمة بالبيانات التعريفية (Metadata). ويمكن معرفة القدرات الإحصائية للأجهزة الوطنية والنظام الإحصائي الوطني بكامله عن طريق تقييم مدى توفر المكونات التسعة التالية: (أ) الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات والخطط التنفيذية المتصلة بها؛ (ب) البيئة الإدارية والقانونية للنظام الإحصائي الوطني، خصوصا ما يتعلق بالاستقلالية المهنية والشفافية في نشر البيانات وسرية الأفراد وشركات الأعمال، والقوانين المنظّمة لعملية جمع البيانات ونشرها واستخدامها؛ (ج) تعزيز الحوار بين منتجي البيانات ومستخدميها، من أجل الوقوف دوريا على احتياجاتهم من البيانات. ومن المفيد أن يتم هذا الحوار في إطار مؤسسي مستدام؛ (د) البنى الأساسية الإحصائية المتعلقة بالسجلات الإدارية، كسجلات السكان وسجلات الأعمال وقواعد البيانات ونظم المعلومات الجغرافية وأطر المعاينة، والمنهجيات المتعلقة بجمع البيانات من الأفراد وشركات الأعمال والجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية وغيرها؛ (هـ) معرفة المنهجيات والأساليب والتصنيفات المستخدمة في جمع البيانات الإحصائية ونشرها؛ (و) وجود إطار وطني لضمان جودة البيانات (Quality Assurance Framework)، وتوفر معايير لتبادل البيانات على الصعيد الوطني والدولي (SDMX)[7]؛ (ز) الموارد البشرية الكافية للقيام بالمهمة الإحصائية الموكلة إليها؛ (ح) برامج تدريبية لرفع قدرات العاملين بشكل مستدام؛ (ط) بيانات حديثة ودقيقة يسهل استخدامها في صنع القرار.

باء- عملية صنع السياسات

إن تحديد مكوّنات عملية صياغة السياسات، واحتياجات متخذي القرار وغيرهم من مستخدمي البيانات الإحصائية، ضروري لتحديد أولويات عملية جمع البيانات الإحصائية وتحليلها ونشرها، لا سيما عند اختيار الممارسات الجيدة التي استُخدمت فيها الإحصاءات بشكل فعال. ويفضّل النهج الأكثر شيوعا المتّبع لدراسة السياسة العامة هذه العملية إلى عدد من العناصر الوظيفية[8]. ويتضمن الشكل 2 نموذجاً مفاهيمياً لدورة السياسة العامة. ويجب ألا تكون عمليات السياسة العامة انسيابية كالخط أو الدائرة، بل يتخللها تقدم وتراجع. ويبين هذا الإطار المراحل أو العناصر الفنية للسياسة، والتي يمكن أن تساعد في فهم المسار الفعلي أو المرجوّ لهذه العمليات. وينبغي أن تسمح دورة السياسة العامة الفعالة بما يلي: تقييم الحالة الراهنة؛ تحديد الأهداف

(7) http://www.sdmx.org.

(8) Sophie Sutcliffe, Julius Court (2005).

بالتفصيل؛ صياغة السياسات والاستراتيجيات بوضوح؛ اتخاذ إجراءات فعالة للتنفيذ، بموازاة توفّر إدارة قوية وتعبئة فعالة للموارد ومساءلة حقيقية؛ ووضع نظام للرصد والتقييم يتميز بالأمانة والفعالية والموضوعية.

الشكل 2- دورة السياسات العامة

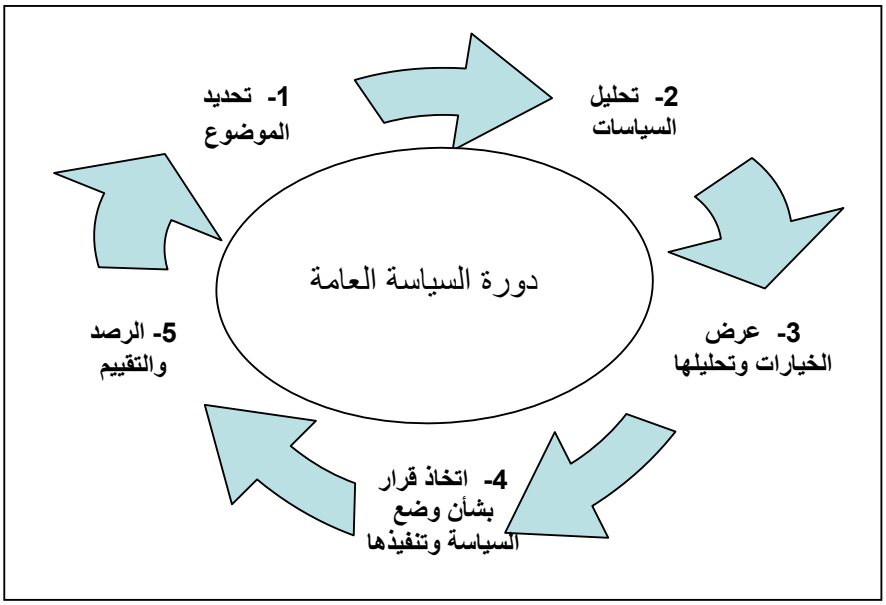

المصدر: Sophie Sutcliffe (2005), Young and Quinn (2002).

ويمكن تبسيط دورة السياسات العامة وتوزيعها على عدة مراحل:

1- تحديد القضية موضوع السياسة

يجب تحديد القضية المطروحة أو المشكلة والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتداخلة المكوّنة لها. وبعدئذ، يمكن تحديد المشاكل أو التحديات التي تحتاج إلى حلول، وتحديد أهداف تحليل البيانات. ولذلك، يجب معرفة أسباب الزيادة في عدد الأسر الأقل حظا في منطقة محددة؛ ومعرفة الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للأسر المعنية؛ ومعرفة الأسباب الكامنة وراء خصائص الأسر الأقل حظاً والأسر التي تتوفر لها ظروف أفضل، وذلك في ضوء نتائج التحليل، بالإضافة إلى وضع تصور حول أسباب تلك المشكلة أو القضية.

2- تحليل السياسات

تتضمن مرحلة تحليل السياسات إنشاء فرق عمل لجمع البيانات ومناقشة تفاصيل السياسة. وهناك عدة قضايا يجب أخذها في الاعتبار في هذه المرحلة، منها الشرح الأولي للمسألة قيد الدراسة، تليها مرحلة الشرح المفصّل، ثم بناء نموذج عام لهذه المسألة، وبعد ذلك بناء نموذج خاص للسياسة. ويجب تحديد المُدخلات الإحصائية، من خلال تقييم مدى توفر الإحصاءات من مختلف المصادر، وجمع المعلومات من خلال آليات استشارية. ويبين الشكل 3 المدخلات الإحصائية في دورة السياسات العامة.

الشكل 3- المدخلات الإحصائية في دورة السياسات العامة

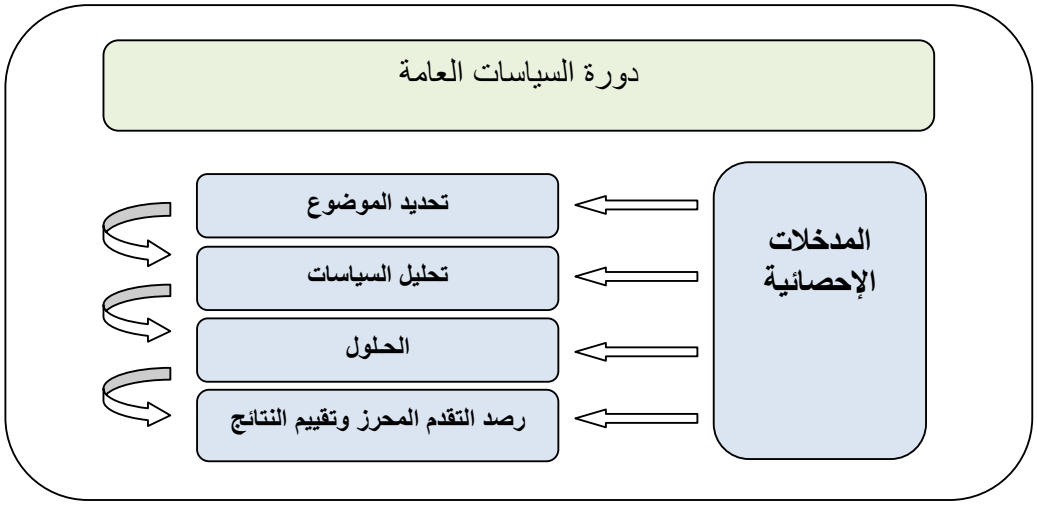

ويمكن تبسيط الأساليب التحليلية المتبعة بعدد من الوسائل:

1- الرسوم البيانية

يعد الرسم البياني من الوسائل التي تعطي صورة مباشرة ومبسطة عن المسألة، من خلال توزيع البيانات على فئات وتحديد العلاقات فيما بينها. وهناك الكثير من الرسوم البيانية التي يمكن استخدامها في تمثيل البيانات، بالإضافة إلى الجداول التكرارية المبسطة التي تساعد في فهم طبيعة القضايا المطروحة للتحليل.

2- المقاييس الإحصائية

عند تحليل السياسة، يمكن استخدام بعض المقاييس الإحصائية المبسطة مثل النسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية.

3- التوزيعات المكانية والخرائط

يسهم إعداد الخرائط المكانية والأطالس وغيرها من تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في استخدام البيانات بفعالية، ويتيح لمتخذي القرار وسائل مبسطة وسهلة الاستخدام لمساعدتهم في إعداد السياسات.

4- عرض الخيارات وتحليلها

في هذه المرحلة، تصاغ السياسات عن طريق تطوير وتحليل الخيارات والنظر في الآثار المترتبة على الفئة المستهدفة. ويجري التركيز على الأدلة العملية لتحسين فعالية المبادرات، وأحيانا القيام بعمل تحليلي وتعلّم الخبرات العملية بانتظام والقيام بالبحوث وتنظيم البرامج لاختبار المشاريع التنفيذية. وينبغي عدم النظر إلى القضايا المطروحة للمعالجة بمعزل عن القضايا الأخرى المتصلة بها. وينبغي أخذ الأسئلة التالية في الاعتبار عند صياغة الخلاصات والنتائج: ما هي أهم الخلاصات أو النتائج التي يمكن اعتمادها؟ وما هي

الحلول البديلة الممكنة؟ وهل من الممكن تبرير الخلاصات والنتائج إحصائياً؟ وهل الخلاصات واقعية؟ وهل اختلفت النتائج عن التوقعات الأولية؟

5- رصد التقدم المحرز وتقييم نتائج السياسات

الهدف الأول في هذه المرحلة هو بناء نظام فعال لرصد تنفيذ المشاريع وإعداد التقارير حول التقدم الذي تحرزه هذه المشاريع، وذلك عن طريق تطوير منظومة من مؤشرات الأداء واستخدامها في قياس الإنجازات. ويجب أن يشمل التقييم فعالية تنفيذ السياسات وتحسين الأسس لاتخاذ القرارات المستقبلية.

جيم- حوكمة السياسات (Policy Governance)

ترتكز حوكمة السياسات، أو سلطة إدارة السياسات، على مجموعة شاملة من المبادئ المتكاملة التي من شأنها، إذا ما طبقت بشكل منتظم، أن تساعد في تطبيق المساءلة على الإدارات المالكة لمجالس الإدارة. وتبدأ حوكمة السياسات بالاعتراف بالأسباب الأساسية لوجود مجالس الإدارة، وبتحديد طبيعة سلطتها. وتحدد المنظمة الدولية لإدارة السياسات (The International Association of Policy Governance) عشرة مبادئ أساسية ينبغي استيفاؤها لتكون الحوكمة ناجحة[9].

1- الملكية

ترتبط مسؤولية مجلس الإدارة وسلطته بمجموعة المالكين المنوطة بهم المسؤولية الأخلاقية للمؤسسة، ما لم يكونوا المالكين القانونيين، والذين يعتبرون أنّ مهمة مجلس الإدارة هي أن يدير العمل ويخدم مصلحة المؤسسة ومصالحهم. وفي إطار نموذج حوكمة السياسات، لا يُقصد بمصطلح المالكين جميع أصحاب المصلحة، وإنما الذين هم في وضع مماثل للمساهمين في شركة أسهم عادية. ولذلك، فالموظفون والزبائن لا يعدّون مالكين.

2- وضع الحوكمة

يشكّل مجلس الإدارة حلقة متميزة في سلسلة القيادة أو السلطة المنوطة بها المسؤولية الأخلاقية، ودوره أن يكون آمراً لا مستشاراً؛ فهو موجود ليمارس السلطة ويبني قدرات الآخرين بناءً سليما. والمجلس - وليس الجهاز الوظيفي- يتحمل المسؤولية الكاملة والمباشرة لعملية الحوكمة ونتائجها، مثلما يخضع للمساءلة بشأن أية مهمة أو سلطة فوّضها لآخرين.

3- شمول مجلس الإدارة

يتخذ مجلس الإدارة قرارات موجهة إلى الإدارة وإلى المجلس نفسه وإلى أعضائه ولجانه بوصفه هيئة كاملة ومتكاملة. وهذا يعني أن سلطة المجلس هي سلطة جماعية، وليست مجموع سلطات فردية.

(9) http://www.policygovernanceassociation.org.

4- سياسات الغايات

يحدد مجلس الإدارة كتابيا النتائج والتغيرات والفوائد المرجوّة؛ والفئات المستفيدة والمستهدفة؛ والأولويات والتكاليف. وتشكل هذه الفوائد الهدف الرئيسي للمنظمة، ويجسّد تحقيقها نجاح المنظمة.

5- السياسات المحدّدة لوسائل مجلس الإدارة

يحدّد المجلس أو يقرّر كتابياً ممارساته وتصرفاته وقيمته المضافة وأنظمته وأداءه وسلوكه وعلاقته بمكوناته الفرعية ومع الجهة التنفيذية في المنظمة من حيث التفويض والمسؤولية. وبما أن قراراته أو أحكامه ليست غاية بحدّ ذاتها، فهي تُدعى وسائل، من أجل تمييزها عن غايات الموظفين ووسائلهم. وينبغي أن تكون تصرفات المجلس وقراراته ووثائقه كلها منسجمة مع بعضها البعض. وبلغة حوكمة السياسات، فالوثائق أو النصوص التي تحتوي على هذه القرارات فقط تصنف بأنها عملية الحوكمة وتفويض المجلس في الإدارة. ولكن، بإمكان المجلس أن يطلق عليها أي مسمى يراه ملائما، ما دام يحافظ بدقة على المفهوم.

6- السياسات المحدّدة للقيود التنفيذية

يقرر المجلس بشأن وسائل جهازه الوظيفي وإجراءاته بطريقة النهي أو الحظر لكي يتسنى له في آن واحد أن يتجنب تحديد الوسائل؛ وأن يتخلص من القيود غير المفروضة عليها. وحسب مفهوم حوكمة السياسات، تُصنّف المستندات التي تتضمن هذه القرارات فقط بأنها قيود تنفيذية، وللمجلس أن يطلق عليها أي مسمى على أن يراعي المفهوم بدقة.

7- قياسات السياسات

تبدأ عملية وضع قرارات المجلس المتعلقة بالغايات، وعملية الحوكمة، وتفويض إدارة المجلس، والقيود التنفيذية، على المستوى الأكثر اتساعاً وشمولاً. ثم تنتقل عند اللزوم إلى مستويات أكثر تفصيلاً من شأنها تضييق المجال أمام تأويل المستويات العليا، واستكمال مستوى واضح واحد في العملية الواحدة. وهذه الوثائق أو النصوص وافية، وتحلّ محل التعبير الذي يستخدمه المجلس للإشارة إلى مهمة المؤسسة، ورؤيتها، وفلسفتها، وقيمها، واستراتيجيتها، وميزانيتها. وتُطلق عليها تسمية "سياسات"، وذلك بلغة حوكمة السياسات، ولكن يمكن للمجلس أن يطلق عليها أي مسمى ما دام يحافظ بدقة على المفهوم.

8- تفويض السلطة

في حال اختار المجلس تفويض السلطة إلى مسؤول تنفيذي رفيع، فهو يدرك أهمية دوره ومسؤوليته بوصفه الصلة الوحيدة بين الحوكمة والإدارة. والمجلس، على أي حال، لا يفوّض السلطة أو المسؤولية ذاتها في أكثر من مسألة واحدة.

9- التأويل السليم

في ما يتعلق بتفويض قرارات غير تلك المدوّنة في سياسات المجلس، يمنح المجلس المسؤول المفوّض الحق في اعتماد أي تأويل منطقي وسليم لهذه السياسات. وفي ما يخص الغايات والقيود التنفيذية، يكون

المسؤول التنفيذي الكبير، في حال وجوده، هو المفوض. وفي عملية الحوكمة وتفويض إدارة المجلس، يكون المسؤول المفوض هو المسؤول الأول عن الحوكمة، إلا إذا منح المجلس صراحة هذا التفويض لعضو آخر من أعضائه أو للجنة من لجانه.

10- الرقابة

يراقب مجلس الإدارة الأداء التنظيمي، عن طريق إجراء تقييم عادل ومنهجي لما إذا كان تأويل سياساته الخاصة بالغايات سليماً، وذلك ضمن الحدود التي يقتضيها التأويل السليم لسياساته الخاصة بالقيود التنفيذية. وفي حال وجود مسؤول تنفيذي كبير، فهو الذي يتولّى إجراء هذا التقييم.

الإطار 1- المنطلقات الأساسية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر في العراق

1- الالتزام الحكومي بجميع محاور الاستراتيجية أساسي.

2- تشكل استراتيجية التخفيف من الفقر الإطار العام للجهود الوطنية نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ولوضع سياسات متوسطة وقصيرة الأجل لتعبئة الموارد المحلية وحشد الدعم الدولي المطلوب.

3- ترتبط الاستراتيجية بخطة التنمية الوطنية الخمسية وبالموازنات السنوية.

4- اعتبار الفقر ظاهرة متعددة الجوانب.

5- صياغة الاستراتيجية وفقا للاحتياجات الخاصة بالعراق وواقعه وطبيعة اقتصاده ومجتمعه، وذلك من أجل صياغة الأولويات والأهداف والحلول الممكنة للفقر.

6- اعتبار الاستراتيجية فرصة للحوار حول تشخيص وفهم مصادر النمو الاقتصادي وعلاقته بالحد من الفقر.

7- إشراك البرلمان في جميع مراحل إعداد الاستراتيجية.

8- التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

9- الانطلاق من منظور يحقق التوازن بين المساعدة الفورية للخلاص من الفقر الآن، وبين تخفيض أعداد الفقراء على المدى البعيد.

10- أهمية التخلص من نظرة الإحسان التي تطبع جهود التخفيف من الفقر إلى منظور تمكين الفقراء لمساعدة أنفسهم.

دال- اتساق السياسات وتكاملها

ينبغي أن تكون السياسات متسقة مع أهداف التنمية المستدامة وغير متضاربة مع السياسات الأخرى. وقد وضعت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قائمة من المبادئ التي ترعى خصائص هذه السياسات، استنادا إلى التجارب الناجحة في عدد من البلدان في مجال حوكمة طويلة الأمد للتنمية المستدامة[10]، أهمها: إنجاز أكبر قدر من الاتساق الداخلي عن طريق تكامل السياسات؛ إشراك أصحاب

(10) OECD 2002, *Improving Policy coherence and Integration for Sustainable Development: A check list*.

المصلحة، وذلك لضمان عدم التضارب بين الآراء والاتفاق على توجه واحد؛ تحسين إدارة المعرفة العلمية التي يجب أن تكون الأساس لرفع مستوى مفهوم التنمية المستدامة داخل وخارج الحكومة. أما المبادئ المتصلة بتحسين اتساق وتكامل السياسات في التنمية المستدامة، فيمكن اختصارها بما يلي: التوصل إلى مفهوم موحد للتنمية المستدامة؛ توافر الالتزام والقيادة؛ توفّر آلية مؤسسية لقيادة التكامل؛ تكييف الظروف لإدارة تكامل التنمية المستدامة؛ إدارة ناجحة لتنوع المعرفة والمدخلات العلمية. ويبين الشكل 4 بعض العناصر الأساسية لتقييم الممارسات المؤسسية واتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة.

الشكل 4- اتخاذ القرار من أجل التنمية المستدامة في البناء المؤسسي

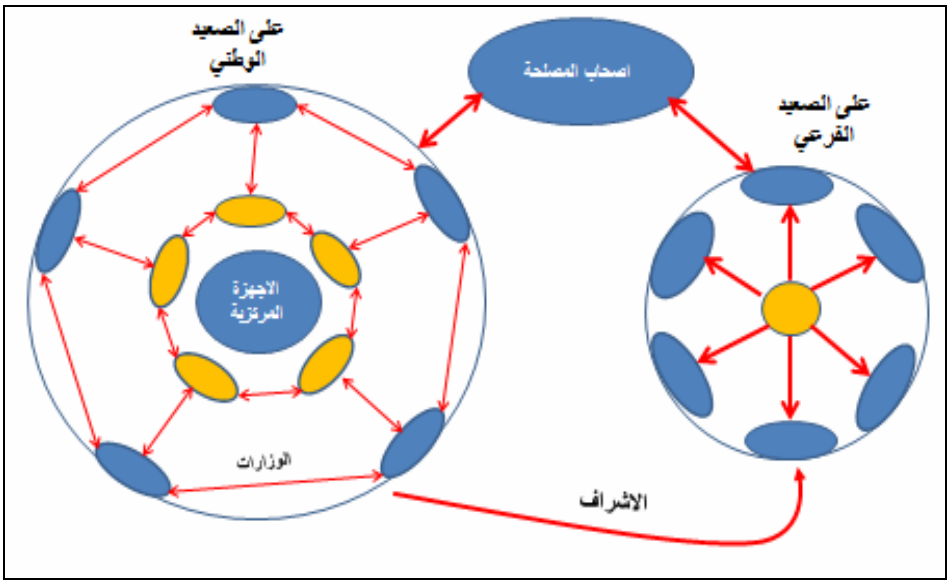

المصدر: OECD 2002, *Governance for Sustainable Development. Five OECD case Studies*.

هاء- دور العملية الإحصائية في وضع السياسات

يتمحور الاستخدام الفعال للبيانات الإحصائية حول العديد من القضايا ذات العلاقة بالعملية الإحصائية نفسها، خصوصاً توفر البيانات الإحصائية اللازمة، وسهولة الوصول إليها بوسائل النشر التي تعتمدها الأجهزة الإحصائية، ودقة هذه البيانات ونوعيتها وملاءمتها للقضايا التنموية التي يعمل بها مستخدمو البيانات ومتخذو القرار، لا سيما الباحثون والأكاديميون والعاملون في وسائل الإعلام، وغيرهم من المهتمين بالشأن التنموي. وتستخدم البيانات الإحصائية في صياغة السياسات وتحليلها، وفي أنشطة الدعوة. والأجهزة الإحصائية تنشر البيانات الإحصائية بأشكال متعددة، منها على سبيل المثال الجداول الإحصائية ذات المتغيرات المتعددة. وتُنشر المؤشرات الإحصائية في مجموعات وظيفية لتكون مؤشرات للتنمية البشرية المستدامة، وللأهداف الإنمائية للألفية. وأصدرت معظم البلدان العربية تقارير عن التقدم المحرز في تحقيق هذه الأهداف الثمانية. واستخدمت تلك المؤشرات لقياس ما تم إنجازه على صعيد الأهداف، ولتقدير ما تبقى من وقت حتى تقوم بتحقيق الأهداف الأخرى بحلول عام 2015، كما جاء في الإعلان العالمي عام 2000.

وقد استخدمت البلدان المؤشرات المذكورة التي تتخذ شكل معدلات أو نسب مئوية أو متوسطات وأرقام مطلقة، في رصد التقدم نحو تحقيق الأهداف، وذلك عن طريق بناء قواعد بيانات وطنية تتعلق بالأهداف

الإنمائية للألفية. وقد طورت بلدان عدة تطبيقات لقواعد بيانات تفاعلية باستخدام برنامج DevInfo في عملية الرصد.

ويستدعي الاستخدام الفعال للإحصاءات في صياغة وتحليل السياسات استخدام أساليب إحصائية تحليلية لمعرفة أسباب الكثير من الظواهر، مثل ارتفاع أسباب الأمية في أحد أحياء المدينة دون غيرها، أو ارتفاع معدلات الفقر لدى العاملين في مهن معينة. كما أن استخدام الأساليب التحليلية يساعد متخذي القرار على معرفة الأسباب الكامنة وراء حدوث الظواهر، ويساعدهم في اختيار الحلول المناسبة للمشاكل التي يتصدون لها، ويساعدهم كذلك في تخصيص وتوزيع الموارد بشكل أفضل. وتواجه الأجهزة الإحصائية الوطنية في المنطقة العربية عدداً من التحديات.

1- توفر البيانات الإحصائية

تواجه الأجهزة الإحصائية في المنطقة العربية تحديات عدة تتمثل في تأمين البيانات للمستخدمين وفقاً لاحتياجاتهم المتزايدة، في حين يتزايد الوعي بأهمية الإحصاءات من متخذي القرار ومنظمات المجتمع المدني. إلا ان الكلفة الباهظة لجمع البيانات تقف عائقا أمام الإيفاء بالطلب على البيانات ونشرها بأشكال يسهل التعامل معها. وينبغي التشديد على دورية نشر البيانات والمؤشرات التي تتعلق برصد الظواهر التنموية كالأهداف الإنمائية للألفية، والتي توليها الدول أهمية كبيرة. ويزيد من أهمية البيانات والمؤشرات المنتَجة تصنيفها حسب عدد من المتغيرات، مثل الجنس والتوزيعات الجغرافية والريف والحضر وغيرها من توزيعات تستخدم في عملية الرصد والمراقبة، وأن تساعد المسؤولين على اتخاذ القرارات المتعلقة بمشاريع تمكين المرأة والتنمية الريفية.

2- تصنيف الأنشطة الإحصائية

إن تصنيف الأنشطة الإحصائية هو تصنيف دولي أعد في تشرين الأول/أكتوبر 2009 لوصف الإحصاءات الرسمية بحسب الفئة. وهو يُستخدم أساساً لبناء قاعدة البيانات الدولية، وكجزء من نظام تبادل البيانات والمعلومات التعريفية (SDMX)، ويُستخدم أيضا في معظم المبادرات الإحصائية الدولية. ويجب التمييز بين هذا التصنيف والتصانيف الإحصائية المعيارية الدولية المعروفة والمستخدمة في عمليات جمع ونشر البيانات الإحصائية، ومنها مثلا التصنيف الصناعي الدولي الموحد والتصنيف الدولي الموحد للتعليم 2011 (أسكد). وقد حُددت أهم مكونات تصنيف الأنشطة الإحصائية حسب خمسة مجالات: الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية؛ والإحصاءات الاقتصادية؛ والبيئة والإحصاءات المتعددة المجالات؛ والبنود الإحصائية العامة ومنهجية جمع البيانات ومعالجتها ونشرها وتحليلها؛ والقضايا الاستراتيجية والإدارية للإحصاءات الرسمية على المستويين الوطني والدولي.

3- الالتزام بالأسرة الدولية للتصنيفات الإحصائية

هناك عدد كبير من التصنيفات الإحصائية الدولية التي تستخدمها البلدان والمنظمات الدولية في عمليات جمع البيانات ونشرها وتحليلها. وتقوم البلدان عادة بتكييف تلك التصنيفات بحيث تلائم أوضاعها الوطنية، مع الحفاظ على إمكانية مقارنتها على الصعيد الدولي. ويضطلع بمهمة البحث في التصنيفات المذكورة ومتابعة تطويرها فريق مختص يدعى فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الإحصائية الدولية. وقد اجتمع هذا الفريق في الفترة من 18 إلى 20 أيار/مايو 2011 وناقش مجموعة من قضايا التصنيفات، بما فيها ولاية الفريق وترتيبات

عمله، واستعرض التقدم المحرز بشأن العديد من التصنيفات، واتفق على استخدام تعبير "الأسرة الدولية للتصنيفات الإحصائية" للتعبير عن التصنيفات الإحصائية. وتتأثر نوعية البيانات التي يتم جمعها وعرضها واستخدامها بمدى الالتزام باستخدام التصنيفات الإحصائية المنقحة للتوصل إلى استنتاجات وخلاصات تعبّر فعلا عن الواقع. فمن الضروري متابعة التطورات المتعلقة بالتنقيح المستمر لتلك التصنيفات. وعلى مدى عامين، أنجز معهد اليونسكو للإحصاء، بالتعاون مع الشركاء، استكمال تنقيح التصنيف الدولي الموحد للتعليم (أسكد) 2011. والحاجة ملحة لأن تقوم بلدان الإسكوا بتكوين فريق عمل يهتم بمتابعة التصنيفات الإحصائية وتقديم الاقتراحات بشأنها وتشجيع أفضل الممارسات في وضع التصنيفات الوطنية المعتمدة على التصنيفات الدولية. كذلك، أنشأت شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة موقعا خاصا لعرض معظم التصنيفات والمفاهيم الإحصائية[11].

4- مصادر البيانات الإحصائية

تتنوع مصادر البيانات الإحصائية، وهي التعدادات السكانية والاقتصادية؛ والمسوح الأسرية ومسوح المنشآت الاقتصادية؛ والسجلات الإدارية على أنواعها.

(أ) التعدادات العامة للسكان والمساكن

تُعتبر مصدراً أساسياً للبيانات الإحصائية المتعلقة بعدد السكان ونموهم وخصائصهم وتوزيعهم الجغرافي. وهي جزء من النظام الإحصائي الوطني المتكامل. وقد دعت لجنة الإحصاء في الأمم المتحدة بلدان العالم إلى تنفيذ تعداد واحد على الأقل في كل دورة تعدادات مدتها عشر سنوات. ويؤمن التعداد ثروة كبيرة من البيانات يمكن استخدامها في تحليل السياسات وصياغتها وفي حساب مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. وهو يوفّر نقطة انطلاق للإسقاطات السكانية التي يمكن استخدامها في استشراف متطلبات التنمية على الأجلين المتوسط والبعيد، وذلك من خلال تحديد الاحتياجات من الخدمات في مختلف المجالات الصحية والتعليمية والسكنية ووسائل النقل والاتصال.

(ب) المسوح الأسرية

تقوم الأجهزة الإحصائية بتنفيذ مجموعة متنوعة من هذه المسوح، من بينها المسوح الصحية والاجتماعية والديمغرافية، ومسح القوى العاملة، ومسح الدخل والإنفاق الذي يعد مسحا هاما ينتج بيانات هامة تُستخدم في تقدير مستويات الفقر، وذلك وفقاً للهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية وهو القضاء على الفقر المدقع والجوع. وتعد معدلات البطالة التي يوفرها مسح القوى العاملة من الأدلة المستخدمة في رسم سياسات سوق العمل وحساب مؤشرات العمل اللائق التي أوصت بها منظمة العمل الدولية.

(ج) المسوح الاقتصادية

هي أداة هامة لتأمين البيانات المتعلقة بالأسعار والأرقام القياسية ومستويات الناتج المحلي الإجمالي، وتلك التي تُستخدم أدلة في تحليل السياسات الاقتصادية والدعوة إلى اعتمادها.

---

(11) http://unstats.un.org/unsd/class/family/default.asp.

(د) السجلات الإدارية

ما زالت عملية استخراج البيانات الإحصائية من السجلات الإدارية ضعيفة في معظم البلدان العربية، نظراً لعدم اكتمال حوسبة السجلات الإدارية اللازمة لإنتاج هذه البيانات. فكلما تحسنت البنى الأساسية الإدارية، تطورت نوعية البيانات الإحصائية ودوريتها.

(هـ) نشر البيانات الإحصائية

لا تكتمل العملية الإحصائية إلا بنشر البيانات وإتاحتها للمستخدمين لاستخدامها في تطبيقاتهم وأبحاثهم. وسمح التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا سيما قواعد البيانات، للأجهزة الإحصائية بتخزين البيانات واسترجاعها بسهولة فائقة، وتأمين الأدوات اللازمة لبناء قواعد البيانات التفاعلية. غير أنّ هذه التطبيقات ما زالت في بداياتها في منطقتنا. ولا شك في أن التقدم في نشر هذه البيانات سيعزز من استخدامها في مجال تحليل السياسات والدعوة إلى اعتمادها.

(و) اتساق البيانات

تُستقى البيانات الإحصائية من مصادر مختلفة. فيمكن مثلاً الحصول على البيانات المتعلقة بالانتظام في الدراسة من السجلات الإدارية وأيضاً المسوح الأسرية. غير أنّ نتائج هذه المصادر غالباً ما تتضارب. لذلك، ينبغي العمل على توحيد المفاهيم والتعاريف المتعلقة بالظواهر نفسها. ومن شأن تطوير المنهجيات المستخدمة في جمع البيانات أن يسهم في تأمين بيانات متناسقة لصياغة السياسات بسهولة أكبر.

(ز) تحليل البيانات

يجب أن تولي الأجهزة الإحصائية الوطنية تحليل البيانات للتوصل إلى الاستنتاجات والنتائج اهتماماً كبيراً. غير أن هذه العملية لا تزال ضعيفة في الأجهزة الإحصائية الوطنية، والعلاقة بين هذه الأجهزة ومراكز البحوث والجامعات ليست قوية. ولذلك، على الأجهزة الإحصائية تأمين البيانات للباحثين والأكاديميين وتسهيل مهمتهم في تحليل البيانات والتوصل إلى نتائج تسهم في توجيه عملية وضع السياسات.

(ح) نوعية البيانات

يُقصد بنوعية البيانات مدى صلاحيتها للاستخدام في وضع السياسات وتحليلها وفي صنع القرار. ولتقييم دقة البيانات، ينبغي تقييم استيفائها لعدد من المتطلبات المؤسسية والتنظيمية الثمانية التي يتكون منها إطار ضمان الجودة، وهي: صلتها بالموضوع قيد الدراسة؛ ودقتها في وصف الظاهرة؛ وتوفّرها في توقيت مناسب؛ وإمكانية الوصول إليها؛ وقابليتها للتفسير؛ وتماسكها؛ وسلامة المنهجية المعتمدة لوضعها؛ والنزاهة في إعدادها.

(ط) التعاون بين منتجي البيانات ومستخدميها

أثبت عدد من التجارب أن التعاون بين منتجي البيانات الإحصائية ومستخدميها يعود بالفائدة على النظم الإحصائية، ويمكّن الأجهزة الإحصائية الوطنية من تحديد الأولويات في جمع البيانات ونشرها وتحليلها. ويسهم هذا التعاون في تطوير نوعية البيانات الإحصائية المنتجة ويخفف من التضارب فيما بينها. لذلك، فالتشاور المستمر مع المستخدمين والبناء على تعليقاتهم يسهم في تطوير عمليات جمع البيانات وأساليبها. وقد

اتخذ عدد كبير من بلدان الإسكوا خطوات عملية لمأسسة عملية التشاور، وذلك عن طريق إنشاء مجالس استشارية رفيعة المستوى تتمثل فيها الوزارات والإدارات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص وهيئات أخرى، الأمر الذي أدى إلى التقريب بين أصحاب المصلحة، وإلى تحديد احتياجاتهم من البيانات، وتقديم دعم كبير للأجهزة الإحصائية الوطنية.

(ي) اعتماد المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

يستدعي نجاح التجارب اعتماد المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية الصادرة عن اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في عام 1994، لا سيما وأن هذه المبادئ تتناول أخلاقيات عملية الإحصاء. لذا، ينبغي أن تراعي البيانات المنتجة والمستخدمة مبادئ أخلاقيات الإحصاءات الرسمية، خصوصاً سرية البيانات المتعلقة بالأفراد وشركات الأعمال (المرفق الثالث).

ويتناول الشكل 5 الدورة الإحصائية لإدارة وإنتاج البيانات الإحصائية اللازمة لصنع القرار أو صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتحليلها. وتتم عملية جمع البيانات بناء على طلب مستخدميها المحتملين من القطاعين الحكومي والخاص. وتبدأ المرحلة الأولى منها بعد تقدّم الجهة المستفيدة المحتملة بطلب للحصول على البيانات، تليها مرحلة تصميم المسح ذي الصلة، ثم جمع البيانات من الأسر المعيشية وفقاً لمعايير ومفاهيم متفق عليها، وبعد ذلك معالجة البيانات آليا وتحديد النتائج وفقاً لجدول زمني محدد مسبقاً. بعد ذلك، تبدأ عملية تحليل البيانات والتوصل إلى الاستنتاجات التي يحتاج إليها صانعو القرار. وفي ختام الدورة، تُستخدم البيانات في صنع القرارات ووضع السياسات وتقييمها ورصد تنفيذها ونتائجها. وتبدأ عملية الرصد والتقييم مع انطلاقة أي مشروع إحصائي.

الشكل 5- الدورة الإحصائية

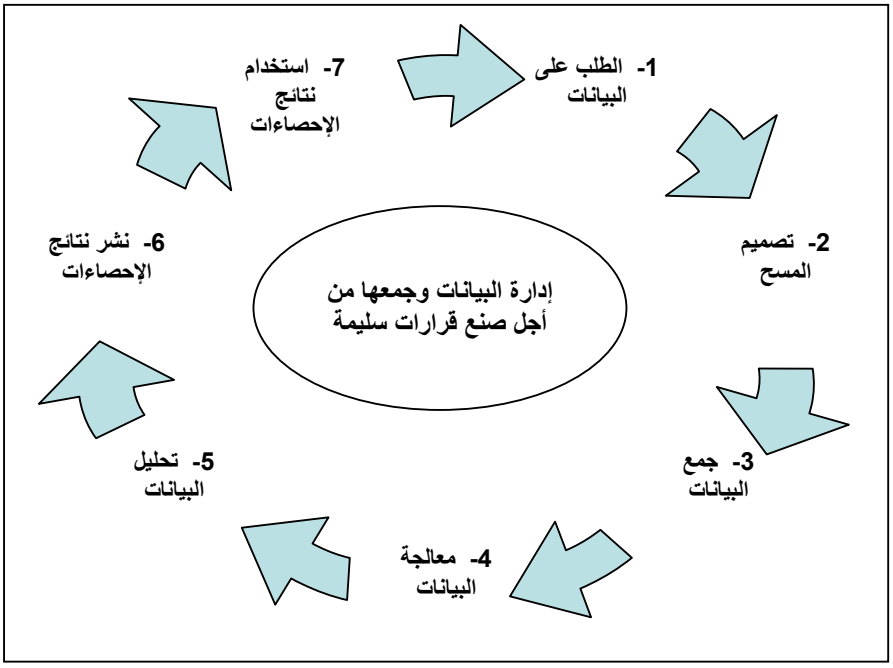

المصدر: Jessica Gardner, *Why relevant MDG-related data may not be reaching policy and decision and decision-makers?* Daejeon, Korea October 2010.

الإطار 2- التعاون بين منتجي البيانات ومستخدميها في مصر لإعداد تقارير التنمية البشرية

تمكّن الفريق المعني بإعداد تقارير التنمية البشرية في معهد التخطيط القومي في مصر من حساب مؤشرات التنمية البشرية، وذلك بالتعاون بين الجهات المنتجة للبيانات، ممثلةً بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والجهات المستخدمة للبيانات، ممثلة بمعهد التخطيط القومي. ومؤشرات التنمية البشرية هي أداة يمكن من خلالها رصد ومتابعة مستوى التنمية البشرية سنوياً في المحافظات المصرية، وترتيب المحافظات من حيث مستويات التنمية، وربط هذه المستويات بمؤشرات الفقر. ونتج ذلك عن تحديد الخصائص الرئيسية للفقراء، وأبرزها:

1- يتركز الفقراء في المحافظات التي تسجّل أدنى مستويات التنمية البشرية.

2- يتركز الفقر في المحافظات ذات الوجه القِبلي.

3- يتركز الفقر في الريف، إذ معدلات الفقر في المناطق الريفية أعلى منها في المناطق الحضرية.

4- يعيش الفقراء في أسر كبيرة الحجم، حيث يؤثر عدد المعالين في الأسرة كثيراً على نوعية الاحتياجات الاستهلاكية للأسرة وعلى قدرتها على تلبية هذه الاحتياجات.

5- معدل الخصوبة لدى الفقراء مرتفع، الأمر الذي يعني ارتفاع نسبة الإعالة.

6- يرتفع لدى الأسر الفقيرة مستوى عمالة الأطفال. وبالتالي، تسجّل هذه الأسر نقصا في الالتحاق بالمدارس، إما بسبب الإحجام عن الالتحاق بالتعليم وإما نتيجة للتسرب منه.

7- يرتفع مستوى الفقر في الأسر التي تعيلها سيدات.

8- يؤثر المستوى التعليمي لرب الأسرة على مستوى الفقر في الأسرة.

9- يسهم الفقراء في النشاط الاقتصادي بمعدلات أدنى من غير الفقراء.

رابعاً- إجراء البحوث ووضع السياسات وصنع القرار

ألف- البحوث

يتزايد الاهتمام حالياً باستخدام البحوث للتوصل إلى قرارات سليمة تستند إلى الأدلة. وقد بدأت الجهات البحثية تستجيب لاحتياجات الأفراد والمؤسسات وواضعي السياسات للقيام بالأبحاث ذات الصلة. وفي مجال البحوث الاجتماعية، يُعتمد نموذج أطلقت عليه تسمية "من البحث إلى التطبيق" (research to action)، تتمثل أهميته في أن تطبيق ما توصلت إليه البحوث هو من العوامل التي تحقق الأهداف المرجوة من إجراء هذه البحوث والإنفاق عليها. وهذا هو الحال في نهج المشاركة، الذي يستطيع الناس من خلاله تحديد المشاكل الاجتماعية وتقديم الحلول الناجعة لها[12]. وتهتم حكومات عدة[13] بتخصيص موارد لإجراء بحوث متنوعة تهدف إلى بناء قاعدة معرفية تتضمن الخبرات في هذا المجال، وذلك لاتخاذ قرارات سليمة وسياسات مستندة إلى الأدلة.

ويمكن تعريف البحوث بأنها "العملية المنتظمة لجمع وعرض المعلومات". وبحوث السياسات هي نوع خاص من البحوث التي تزود المجتمعات وصانعي القرار بتوصيات وإجراءات واقعية لمعالجة مشكلة أو مسألة معينة. وتقع البحوث في عدة أنواع، منها: (أ) البحوث المتوفرة: وتتم مراجعتها ودراسة استنتاجاتها ونتائجها، وتتضمن مراجعة للبحوث والمقالات المنشورة ومناقشة نتائجها مع الخبراء والمعنيين؛ (ب) التحليل الثانوي: يعتمد على تفحص قواعد البيانات واستخدام الأساليب الإحصائية لوصفها وعرضها على شكل رسوم بيانية؛ (ج) اختبارات ميدانية: تُعنى باختبار فعالية الاستراتيجيات في معالجة المشاكل المطروحة، حيث تجمع البيانات المتصلة بالتغيّر الذي تحقّق، ثم تُحلل لتحديد أثر هذه الاستراتيجيات التي من المفترض أن تكون مرتكزة على النتائج؛ (د) الطريقة الوصفية: تقوم على تجميع وتحليل معلومات غير رقمية لتحديد المشاكل وإيجاد حلول لها؛ (هـ) المسوح: تُستخدم في جمع البيانات عن المشكلة وأسبابها، وقد تقوم على مقابلات شخصية أو استخدام استمارات متنوعة ورقية أو رقمية. واستطلاعات الرأي هي نوع من المسوح، تستخدم نتائجها في اتخاذ القرارات المستندة إلى الأدلة؛ (و) دراسات الحالة: تشتمل على تسجيل وتحليل الخبرة العملية للمؤسسة أو المجتمع بشأن قضية محددة. وتساعد دراسات الحالة في تحديد السلوك ومتغيرات أخرى بشأن القضية أو المشكلة الاجتماعية المطروحة، وغالبا ما تعطي فكرة وافية عن تعقيدات الموضوع؛ (ز) تحليل التكاليف والمكاسب أو الفوائد: تشتمل على مجموعة من الأساليب التي يستخدمها الباحث من أجل المقارنة بين الكلفة والمنافع التي يكتسبها المجتمع عند تحديد الخيارات.

باء- إطار لتحليل عملية صنع القرار

يسهم تطوير إطار أولي لتحليل صنع القرار في تحديد أوجه الضعف في قدرة صانعي القرار على فهم العلاقات المتبادلة ضمن مختلف مجالات السياسات، ويسهّل إعداد أجندة للبحوث من شأنها أن تسفر عن تحديد أفضل الخيارات، ويؤدي إلى تحديد أية مخرجات هامة وأية عوامل عارضة قد تسهم في تقديم النتائج في شكل

---

(12) Steven Dukeshire and Jernnifer Thurlow (2002).

(13) تخصص قطر موارد مالية (نحو 2.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً) لدعم البحث العلمي في العديد من المجالات. وتهدف من وراء ذلك إلى بناء قاعدة صلبة من الخبرات والمعرفة التي تمكن من اتخاذ قرارات سليمة في مجال السياسات المستندة إلى الأدلة. بالإضافة إلى ذلك، أعدت قطر استراتيجية وطنية للبحوث تشكل إضافة هامة إلى استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016.

مؤشرات إحصائية عن الصحة والثروة ونوعية البيئة[14]. ويبيّن الشكل 6 التدابير المؤسسية المعتمدة لإنتاج البحوث حول الصحة على صعيد البلدان، وذلك وفقا لإطار مفاهيمي عام. والفكرة هي تحديد وضع المؤسسات البحثية وعلاقتها بصانعي القرار في القطاع الصحي.

الشكل 6- إطار مفاهيمي عام لاعتبار البحوث حول الصحة جزءاً لا يتجزأ من عمل المؤسسات

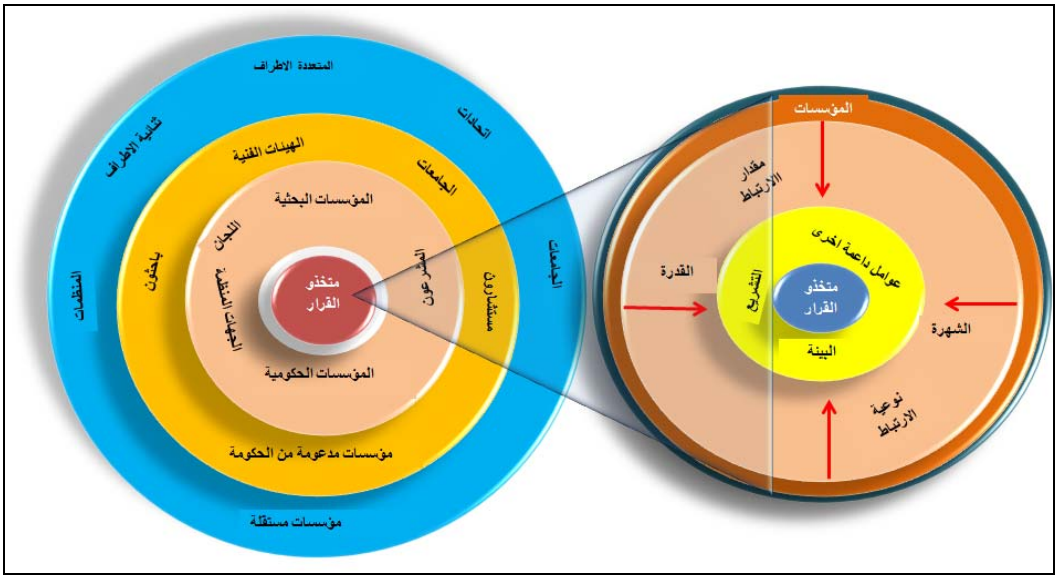

المصدر: The Alliance for Health Policy and Systems Research/WHO, April 2012.

(14) Subhrendu Pattanayak and others (2006).

خامساً- السياسات ومفهوم الرصد والتقييم

ألف- الرصد

يمكن تعريف عملية الرصد بأنها عملية متواصلة، تحصل الأطراف المعنية بواسطتها على تعليقات وردود منتظمة حول التقدم الحاصل في تحقيق أغراض هذه الأطراف وأهدافها[15]. فعملية الرصد لا تقتصر على مراجعة التقدم المحرز في سير الأعمال أو الأنشطة فقط، بل في تحقيق النتائج أيضاً، مما يساعد على تصحيح المسار لبلوغ الهدف المرجو. وترى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن الرصد هو عملية منتظمة لجمع البيانات عن مؤشر معين بهدف تزويد الإدارة والمعنيين بالمعلومات اللازمة عن تطور التدخلات، مع الإشارة إلى مستوى إنجاز الأهداف واستخدام الموارد المخصصة. بعبارة أخرى، يهدف الرصد إلى تحديد مدى سير العمل باتجاه تحقيق النتائج، وينبغي أن تتضمن جميع مراحله ما يلي: التعرف بشكل دوري على مدى تحقق النتائج المرجوة؛ الوقوف على العوائق أمام تحقيق النتائج؛ دراسة ما إذا كان تحقيق المخرجات المتوقعة يتم وفقاً للخطة الزمنية، وإذا ما كانت هذه المخرجات تسهم في تحقيق النتائج؛ مراجعة استراتيجية الشراكة. وقد يتطلب الأمر الدخول في شراكات جديدة تسهم في التوصل إلى النتيجة بشكل أسرع؛ الاستفادة من الدروس وتكوين قاعدة معرفية من أجل شراكة أوسع. ويتطلب ذلك استخدام المعلومات المكتسبة ودراستها بشكل معمق لضمان تحقيق النتائج المرجوة.

باء- التقييم

يشير دليل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن التقييم هو إجراء دقيق وصارم ومستقل يطبق على الأنشطة المنجزة والجارية لتحديد المدى الذي وصلت إليه في تحقيق الأهداف الموضوعة والمساهمة في صنع القرار. وعلى غرار الرصد، ينطبق التقييم على الكثير من القضايا، من بينها الأنشطة والمشاريع والبرامج والاستراتيجيات والسياسات والمحاور والقطاعات والمنظمات. ويكمن الفارق الرئيسي بين الرصد والتقييم في أن الأخير يتم بصورة مستقلة من أجل تزويد المدراء والعاملين بتقرير موضوعي عما إذا كانوا على المسار الصحيح. إضافة إلى أن التقييم أكثر دقة في إجراءاته وتصميمه ومنهجيته، ويتضمن المزيد من التحليلات المعمقة. غير أن الغاية من الرصد والتقييم متشابهة جداً. فكلاهما يهدف إلى توفير المعلومات التي تساعد في تحسين عملية صنع القرار، وتحسين الأداء، وتحقيق النتائج المقررة.

وينبغي أن يكون لكل وحدة من وحدات الرصد والتقييم على مختلف المستويات، أي على مستوى المشروع أو النتائج مثلاً، إطار مرجعي واضح خاص بها، يحدد دورها ومسؤولياتها. وبصورة عامة تتضمن هذه المسؤوليات ما يلي: وضع أطر الرصد المنهجية وإعداد خطة للتقييم؛ عقد لقاءات منتظمة مع الأطراف المعنية من أجل تقييم التقدم باتجاه تحقيق النتائج؛ تولي مهام الرصد والتقييم الميدانية المشتركة بغية تقدير الإنجازات والمعوقات؛ استخلاص الدروس والممارسات الجيدة؛ تحديد مستوى نجاح النتائج المتحققة في طرح قضايا النوع الاجتماعي ومصالح وحقوق الفئات المهمشة والضعيفة في المجتمع؛ تحديد القدرات الإضافية المطلوب تنميتها بين الأطراف المعنية والشركاء.

رفع التقارير بصورة منتظمة إلى الأفراد والهيئات التوجيهية، بخصوص مجالات النتائج المحددة، واغتنام الفرص للتأثير على عمليات وضع السياسات وصنع القرار؛ ضمان جودة أعمال الرصد والتقييم،

(15) United Nations, Handbook on Planning Monitoring and Evaluating for Development Results, UNDP 2009. http://web.undp.org/evaluating/handbook/.

وتقديم الإرشادات بشأنها عند اللزوم؛ تقدير ملاءمة إطار الرصد والتقييم على أسس منتظمة تستند إلى نشوء أولويات إنمائية جديدة أو ظروف متغيرة.

جيم- عملية الرصد والتقييم المعتمدة على النتائج

تهدف تعريف عملية الرصد والتقييم المعتمِدة على النتائج إلى تحسين النتائج بشكل منتظم ومستمر، من خلال متابعة أداء المؤسسات الحكومية في تنفيذ أهداف التنمية، ومن خلال جمع وتحليل المعلومات لحساب المؤشرات الأساسية، ومقارنة نتائج هذه الخطوات بالنتائج المتوقعة. فعملية الرصد، ببساطة، تعني متابعة التغيّر في قيمة المؤشرات لغاية تحقيق الأهداف المحددة. أما التقييم، فيكتسب بعداً أوسع، إذ يأخذ في الاعتبار ليس التقدم باتجاه تحقيق الأهداف فحسب، بل أيضا الخطوات العملية المتخذة لذلك ونتائجها.

ويمكن تقييم النتائج، وعرض هذا التقييم عبر إطار منطقي يبين أنواع المعلومات والبيانات التي استُخدمت في كل مرحلة. ويشير النموذج المنطقي المعروض في الشكل 7 إلى النتائج التتابعية المنطقية المتصلة بكل مرحلة من مراحل السياسة أو المشروع المعني. ويتناول المثال التالي السياسات الصحية الهادفة إلى معالجة الجفاف عند الأطفال عن طريق الفم، ويبيّن أن النجاح في معالجة الجفاف عند الأطفال أدى إلى نتائج إيجابية، أهمها انخفاض معدلات وفيات الأطفال دون 5 سنوات. وهذا الإطار مستمد من دليل تدريبي أعدته اليونيسف، وهو يبين تتابع خطوات الرصد والتقييم، وصولاً إلى النتائج[16]. ويمكن استخدام هذا النموذج في العديد من البرامج، خاصة إذا كانت النتيجة المتوقعة متشعّبة، كما هي الحال في الأهداف الإنمائية للألفية.

الشكل 7- رسم توضيحي لمراحل عملية تنفيذ أحد الأهداف الإنمائية الوطنية

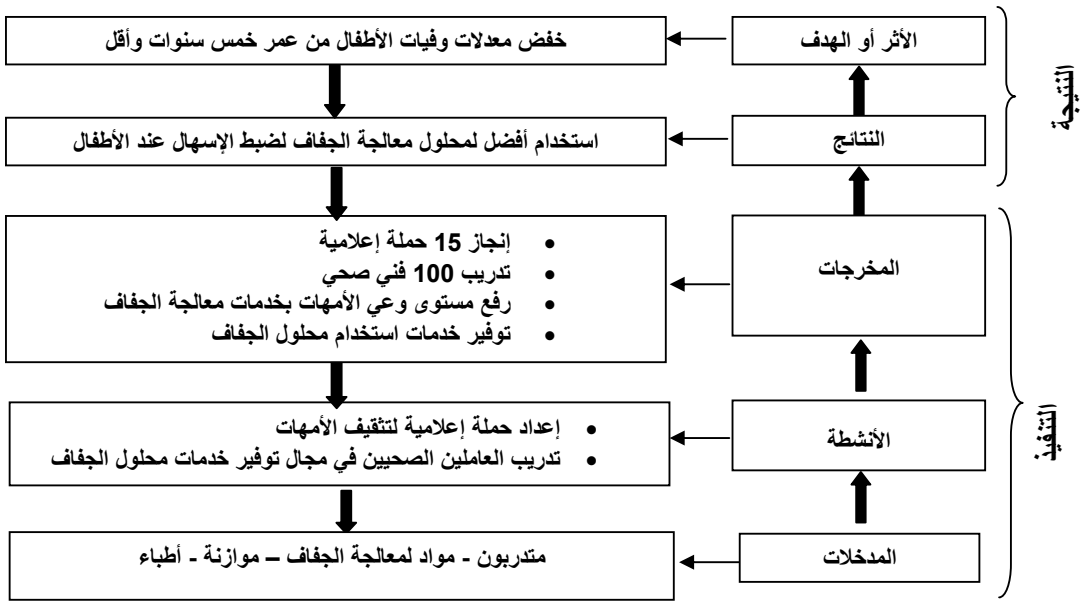

المصدر: Glen M. Farrell, Commonwealth of Learning, Vancouver (2009), *A Handbook on Result-Based monitoring and evaluation at the Commonwealth of Learning.*

(16) Glen M. Farrel, *Result-Based monitoring and evaluation at the commonwealth of Learning*, 2009, Canada.

دال- تصميم وبناء وتشغيل آلية للرصد والتقييم ترتكز على النتائج

تشكل مبادرات دولية عدة دليلاً تسترشد به البلدان العربية لمتابعة مسار تنفيذ أهدافها التنموية بالاعتماد على آليات ترتكز على النتائج. وفي مقدمة هذه المبادرات، تقع الأهداف الإنمائية للألفية والتي ترمي إلى الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة وتحقيق أهداف وغايات إنمائية أخرى بحلول عام 2015. ويمكن تتبّع مدى تحقيق هذه الأهداف باستخدام المؤشرات المعتمدة لقياس النتائج. ويبين الشكل 8 الخطوات اللازمة لتصميم وبناء آلية الرصد والتقييم القائمة على النتائج.

الشكل 8- تصميم وبناء وتشغيل آلية الرصد والتقييم القائمة على النتائج

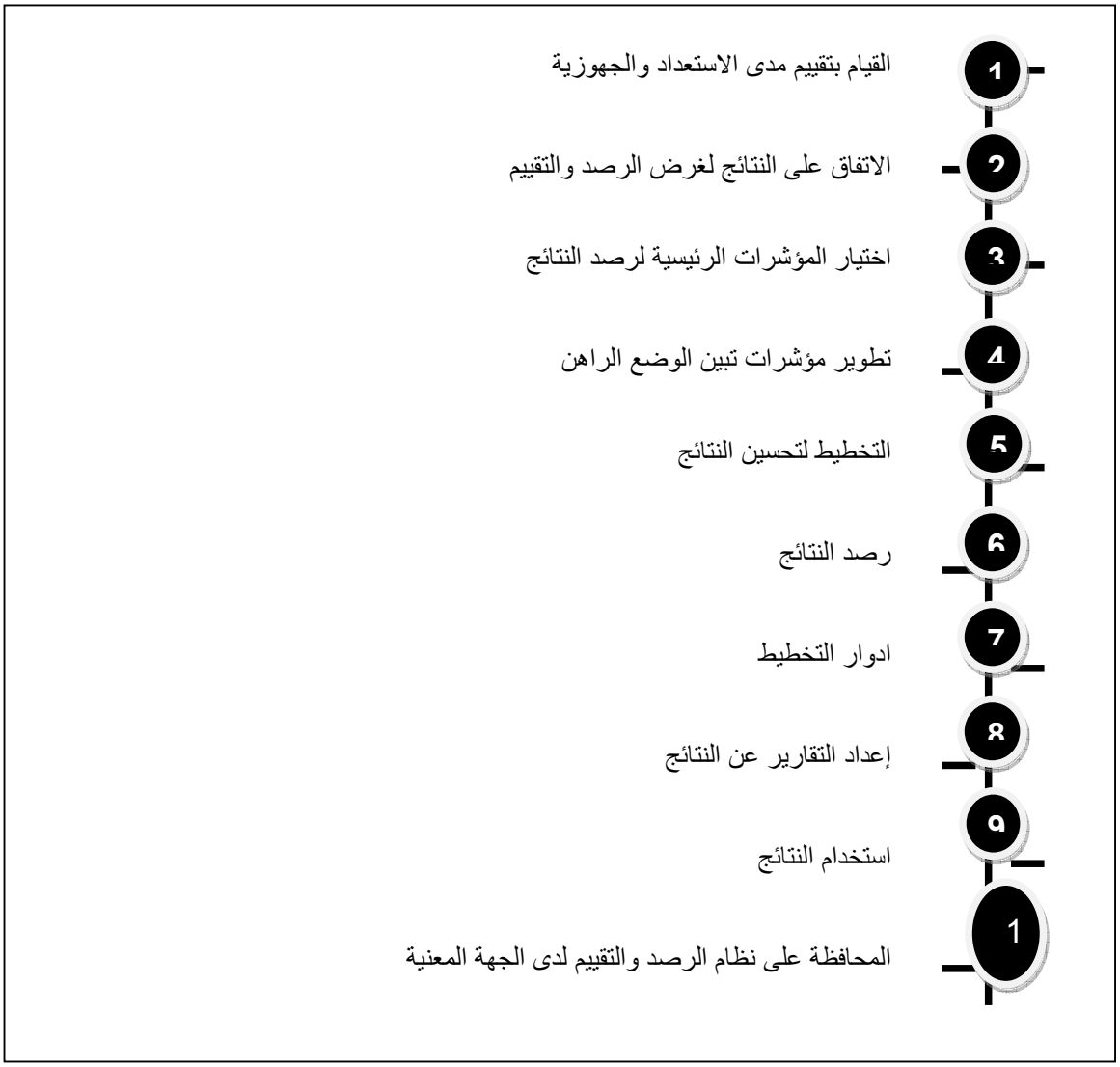

المصدر: Jody Zall Kusek. *Ten steps to a Result –Based Monitoring and Evalution system*.

وفي إطار الأهداف الإنمائية للألفية، يمكن إعداد نُظم وآليات للرصد والتقييم تعتمد على النتائج في العديد من القطاعات والسياسات. ويشير الشكل 8 إلى الخطوات المنطقية التي يمر بها نظام الرصد قبل الوصول إلى نتائج وإصدار تقارير بشأنها واستخدامها في صنع القرار[17]. ولا يعني ذلك أنه يجب تتبّع مسار محدد أو عدم تنفيذ أكثر من نشاط واحد في الوقت نفسه.

(أ) إجراء تقييم مدى الاستعداد والجهوزية

يهدف ذلك إلى تحديد قدرة الحكومة وشركائها في التنمية على إنشاء آلية للرصد والتقييم ترتكز على النتائج والرغبة في ذلك.

(ب) الاتفاق على نتائج الرصد والتقييم

يعني ذلك الاتفاق على تحقيق نتائج استراتيجية محددة، يتم على أساسها تخصيص الموارد ووضع أنشطة الحكومة وشركائها في التنمية.

(ج) تطوير مؤشرات محورية لمتابعة النتائج

هذه الخطوة أساسية لتقييم النتائج المحرزة ولإنشاء آلية للرصد وللتقييم توجّه كافة عمليات جمع البيانات وتحليلها والإبلاغ بشأنها.

(د) جمع البيانات الأولية عن المؤشرات

يعني ذلك قياس المؤشرات بصورة أولية. ويبدأ قياس ما تحقّق أو لم يتحقق من نتائج بوصف وقياس الظروف المبدئية التي تتعامل معها النتائج.

(هـ) التخطيط للتحسينات وتحديد أهداف واقعية

يجب وضع أهداف مؤقتة تقيس التقدّم الواجب إحرازه من أجل تحقيق نتيجة محددة، وإطاره الزمني.

(و) متابعة النتائج

توضع في هذه المرحلة إرشادات توجيهية لجمع البيانات وتحليلها والإبلاغ بشأنها؛ ولتحديد المسؤولين عن الأنشطة؛ وإيجاد السبل لمراقبة الجودة؛ ووضع الحدود الزمنية؛ وتحديد التكاليف. وتتناول هذه الإرشادات أيضا دور ومسؤوليات الحكومة وشركائها في التنمية والمجتمع المدني، وتحدد الأدلة المتصلة بالشفافية وبنشر البيانات وتحليلها.

(ز) تقييم المعلومات لدعم اتخاذ القرار

يتم التركيز على مساهمة نتائج الدراسات والتحليلات المعنية بالتقييم في تقييم النتائج واتخاذ الخطوات اللازمة نحو تحقيقها بالكامل.

---

(17) Jody Zall Kusek (2004).

(ح) تحليل النتائج وإعداد تقارير حولها

يتم تحديد النتائج التي سيتم إعداد تقارير بشأنها، كما يُحدّد شكل هذه التقارير ومواعيد تقديمها.

(ط) استخدام النتائج

لا تتمثل القضية الأساسية بكل بساطة في توليد معلومات مبنية على النتائج، وإنما في إيصال تلك المعلومات إلى مستخدمين مناسبين وفي الوقت المناسب، ليتسنى لهم أخذها في الاعتبار عند إدارة الحكومة أو المنظمة.

(ي) ضمان استمرار نظام الرصد والتقييم داخل الحكومة

ينبغي إنشاء آلية مستدامة لضمان استمرار الرصد والتقييم داخل الحكومة، على أن تلبي هذه الآلية عدة معايير أساسية، هي الطلب والهيكلية والجدارة والثقة وصحة المعلومات والمساءلة والحوافز والقدرة.

الشكل 9- البرنامج التنموي التنفيذي في الأردن 2011-2013

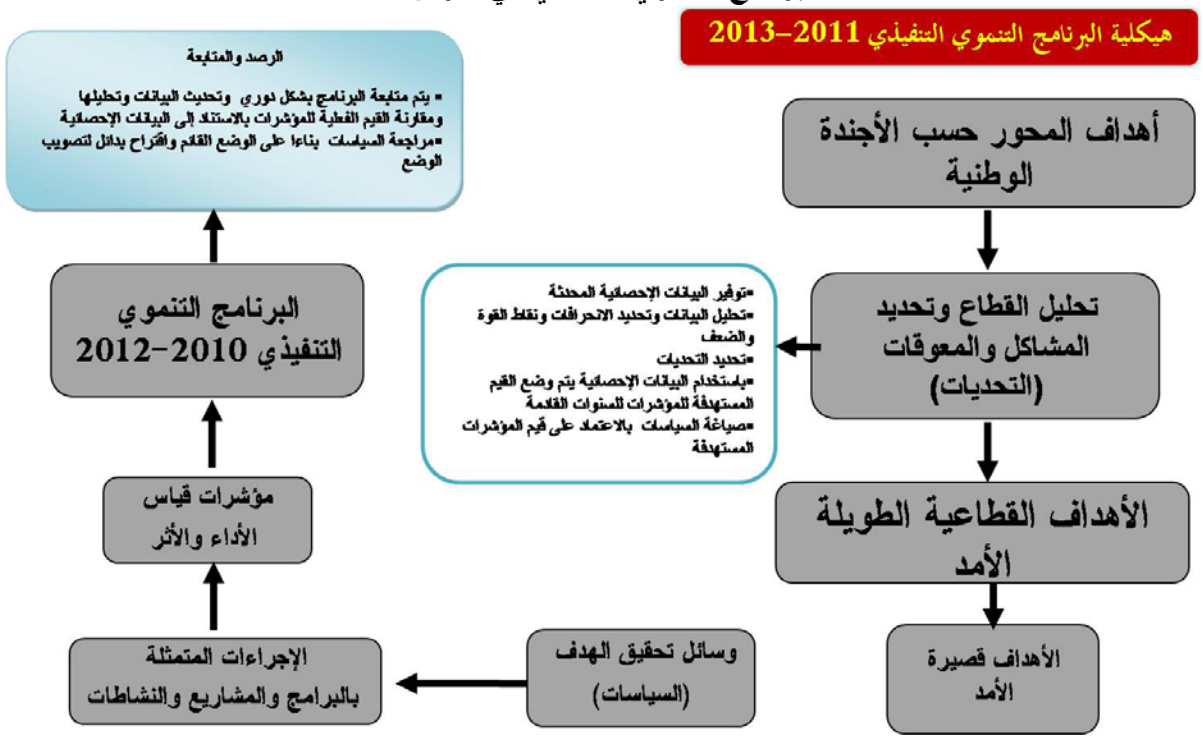

سادساً- السياسات التنموية والأهداف الإنمائية للألفية

ألف- الأهداف الإنمائية للألفية

الأهداف الإنمائية للألفية هي أهداف إنمائية متفق عليها دولياً. وهي تمثل تتويجاً للعديد من مؤتمرات القمة التي نظمتها الأمم المتحدة في العقد الماضي، بما في ذلك مؤتمرات القمة بشأن التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية والمرأة والسكان والتنمية الاجتماعية. وهذه الأهداف عالمية، وكميّة، وتحقيقها محدد المدة. وقد وُضعت لمعالجة الفقر المدقع والجوع والمرض، ولتعزيز المساواة بين الجنسين والتعليم. وهي تجسيد لعدد من حقوق الإنسان الأساسية، منها حق الجميع في التمتع بالصحة الجيدة والتعليم والمأوى. وينص الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية، المتعلق ببناء شراكة عالمية من أجل التنمية، على الالتزام بالعمل في شتى مجالات المساعدة الإنمائية، وتخفيف الدين، وتعزيز التجارة والحصول على التكنولوجيات[18].

وخلال العقد الماضي، أدّى كل من الإعلان بشأن الألفية والأهداف الإنمائية للألفية إلى التعهّد بتنفيذ عدد من الالتزامات وإقامة شراكات غير مسبوقة أعيد التأكيد عليها في عدد من مؤتمرات القمة والاجتماعات، منها المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (مونتيري، المكسيك، 2002)، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبرغ، 2002)، ومؤتمر القمة العالمي (نيويورك، 2005). وتواجه الشعوب والحكومات تحديات جديدة غير متوقعة يتعلق بعضها ببلدان أو مناطق بعينها، بينما بعضها الآخر يكتسب طابعا عالمياً، مثل أزمة الغذاء والأزمة الاقتصادية اللتين شهدتهما السنوات الماضية. والتحدي اليوم هو الاتفاق على خطة عمل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وحتى ولو كانت ثلاث سنوات تفصل عن التاريخ المرجو لتحقيق هذه الأهداف بحلول عام 2015، فما زال احتمال عدم تحقيقها قائما نظراً لغياب الالتزام بذلك. وتوفر الأهداف الإنمائية للألفية إطارا تاريخيا لتحقيق المساءلة في مجال التنمية، ولمعالجة تغيّر المناخ الذي قد تكون آثاره مدمّرة، وخفض معدّلات الفقر المدقع.

وأعد فريق التنمية في الأمم المتحدة إطاراً لتسريع تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد الوطني. وهذا الإطار يوفّر للحكومات وشركائها منهجية تسمح لها بتحديد أهم المعوقات التي تحول دون تنفيذ هذه الأهداف والتقدم في تحقيق الأهداف الفرعية، وتساعدها على تخطيها. ويبدأ الإطار بتحديد الأهداف التي لا تزال بعيدة المنال والتي تهتم الدولة المعنية بإنجازها. وحسب المنهجية المقترحة، يجب على الشركاء معالجة كل من هذه الأهداف من خلال اتخاذ أربع خطوات هي[19]: تحديد التدخلات ذات الأولوية في كل بلد؛ وتحديد وترتيب المعوقات ذات الأولوية والتدخلات ذات الأولوية التي ينبغي تنفيذها لإزالة هذه المعوّقات؛ وتحديد حلول ينفذها عدة شركاء؛ والتخطيط لتنفيذ هذه الحلول ورصد تنفيذها.

وتتّسم المنهجية المذكورة في الإطار بالمرونة، مما يمكّن من تطبيقها على الصعد الوطنية والإقليمية، كما تساعد في وضع الاستراتيجيات العامة والقطاعية، أو تدفع باتجاه تنفيذ الاستراتيجيات القائمة. ويسمح تنفيذ هذا الإطار بوضع خطة تنفيذية شاملة للإسراع في تنفيذ أهداف التنمية الوطنية والقطاعية. وقد اختبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لا سيما فريق الأمم المتحدة للتنمية، إطارا لتسريع تنفيذ الأهداف الإنمائية في 10 بلدان، منها الأردن من منطقة الإسكوا، ثم اعتمده في كانون الأول/ديسمبر 2010[20].

---

(18) الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول متابعة قمة الألفية، الوفاء بالوعد: استعراض تطلعي لتعزيز وضع برنامج عمل متفق علية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015، الدورة الرابعة والستون، 12 شباط/فبراير 2010.

(19) UNDP, UNDG, Bureau for the development of Policy Programme, *MDG Acceleration framework: Operational Note*, October 2011, www.undp/poverty.

(20) www.undg.org/index.cfm?p=1505.

باء- بناء القدرات

نظمت شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة، بالتعاون مع الإسكوا والصندوق الأفريقي للتنمية، حلقة عمل إقليمية في عمان من 10 إلى 13 تموز/يوليو 2011، بشأن استخدام مبادرة SDMX لتبادل البيانات الإحصائية والوصفية من رصد الأهداف الإنمائية للألفية. وتخلل حلقة العمل تدريب عملي على استخدام هذه المبادرة، وتدريب على تحويل قواعد بيانات الأهداف الإنمائية إلى شكل خاص بحيث يمكن تخزينها على برامج نظام معلومات التنمية (DevInfo). وأوصت حلقة العمل بوضع استراتيجيات لتحسين التنسيق داخل الأجهزة الإحصائية الوطنية، وبين هذه الأجهزة والأجهزة الدولية. وساعدت حلقة العمل المشاركين على فهم فوائد استخدام المبادرة في الإبلاغ عن البيانات والمعلومات الوصفية على المستويين الوطني والدولي، ومنها الحد من أوجه التباين في البيانات؛ وتحقيق وفورات في الميزانية؛ والحد من عبء إعداد التقارير؛ وتحسين التنسيق داخل الأجهزة الإحصائية الوطنية.

وخلال ورشة العمل، أعربت البلدان عن رغبتها في اعتماد معيار لعمليات تبادل البيانات والبيانات الوصفية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية؛ وطلبت من الإسكوا تنظيم دورات تدريبية إضافية لأجهزة الإحصاءات الوطنية والوزارات المعنية بهدف تعزيز المهارات في مجال المبادرة، وطلبت من شعبة الإحصاء تنظيم حلقة عمل دولية لتعزيز قدرات البلدان الأكثر تقدماً في استخدام مبادرة SDMX في تبادل البيانات والبيانات الوصفية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية. كذلك، أعربت البلدان عن دعمها لاستخدام واجهة بينية تخزن معلوماتها المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية في هذا النظام (DevInfo). وللاستفادة من الدروس المكتسبة من حلقة العمل، ستعمل شعبة الإحصاء على تكييف موادها التدريبية مع احتياجات البلدان النامية في مناطق أخرى، وعلى دمج هذه المواد في حلقات العمل التي ستُعقد مستقبلا بشأن استخدام مبادرة SDMX.

وقد خضع تعريف هيكل بيانات الأهداف الإنمائية للألفية الذي وضعه فريق الخبراء المعني بهذه المبادرة لعدد من الاختبارات خلال السنوات القليلة الماضية. وأبرزت نتائج الاختبارات وجود أوجه قصور في النسخة الأولى من هذا التعريف، مثل الازدواجية وعدم شمول التعريفات والتفسيرات. وأجرت شعبة الإحصاء تنقيحاً شاملاً لهذا التعريف لتحسين أدائه الوظيفي. وعُرض التعريف المنقح خلال الدورة العشرين لاجتماع فريق الخبراء المشترك بين الوكالات الذي عقد في مانيلا في تشرين الأول/أكتوبر 2011، ثمّ وُضع على الموقع الشبكي لمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية[21].

الإطار 3- ملخّص برنامج تقييم استراتيجيات التنمية لتحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية في المغرب (نموذج "MAMS" كأداة لتحليل الأهداف الإنمائية للألفية)

نفّذت المندوبية السامية للتخطيط في المغرب برنامج تقييم استراتيجيات التنمية لتحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية في المغرب، بدعم فني ومالي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. ومنذ انطلاق تنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في عام 2005، وتحقيق إنجازات وبرامج اجتماعية واقتصادية، كثّف المغرب جهوده الهادفة إلى تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية بحلول 2015. وسعى المغرب إلى اعتماد منهجية شاملة لتقييم أثر هذه الإنجازات وتفاعل الأهداف فيما بينها. ولوضع منهجية بديلة لتلك المعتمدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمرتكزة على فرضية الوثيرة القارية بحلول عام 2015، استشار المغرب خبراء من هذا البرنامج ومن البنك الدولي لاعتماد منهجية أخرى أكثر شمولا ودقة. فأعدت المندوبية السامية للتخطيط مقاربة شاملة ترتكز على تطبيق نموذج اقتصادي ديناميكي لمحاكاة أهداف الألفية من أجل التنمية.

(21) اللجنة الإحصائية، الدورة الثالثة والأربعون، مؤشرات التنمية لرصد الأهداف الإنمائية للألفية- تقرير الأمين العام، E.CN.3/2012/29.

الإطار 3 (تابع)

وتتلخص الأهداف الأساسية للبرنامج في تقييم آثاره على أسواق عوامل الإنتاج وبالتالي على الاقتصاد؛ وتحليل الاحتياجات من فرص العمل والاستثمارات والسلع والخدمات في مختلف القطاعات الخدمية وغير الخدمية المرتبطة بأهداف للتنمية؛ وإبراز أثر بلوغ هذه الأهداف على زيادة الموارد الاقتصادية من خلال تعزيز أسواق العمل ونمو مستويات الدخل وزيادة الاستثمارات على الأجل الطويل؛ وتحديد النتائج المتوقعة لاعتماد مختلف السيناريوهات من أجل التخفيف من التنافس على الموارد بين القطاعات الخدمية المرتبطة بالأهداف الإنمائية للألفية والقطاعات الأخرى.

يتضمن نموذج "MAMS" وحدات مرتبطة بالفقر والصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي. ويصف هذا النموذج الآليات التي تتفاعل هذه الأهداف من خلالها، على نحو يفسّر أوجه التكامل بين النفقات. ويتضمن أيضا وحدات تتعلق بعدد من هذه الأهداف، بالإضافة إلى علاقاتها الوظيفية ومرونتها المطابقة. وتتناول إحدى هذه الوحدات العوامل والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والمؤشرات المستخدمة لتتبّع التقدم المحرز في تنفيذ هذه الأهداف.

وقد أشرف على هذه التجربة خبراء من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، بالإضافة إلى خبراء من المندوبية السامية للتخطيط. وشاركت وزارة التربية الوطنية ووزارة الصحة في توفير الإحصاءات اللازمة لتنفيذ هذه التجربة. وقد استغرق إعداد النموذج المغربي وتكييفه ودعم قدرات الأطر المغربية في هذا المجال ثلاث سنوات (من أواخر 2007 لغاية آذار/مارس 2010). وكانت هذه التجربة بمثابة محاكاة لتأثير السياسات العامة على الأهداف الإنمائية للألفية، من جهة، وتقييم تأثيرات الأزمة العالمية على تحقيقها، من جهة أخرى. وأسفر هذا البرنامج عن تطوير قاعدة المعطيات من البحوث الإحصائية التي أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط والقطاعات الحكومية المعنية في الفترة 2007-2010 وكذا محاولة تقييمها وتكييفها في مراحل لاحقة.

ونظراً إلى نجاح هذه الممارسة، وجب اعتمادها كممارسة جيدة. وفي الفترة 2011-2012، تم تنفيذها في عدة مجالات، من بينها التقاعد، إذ اقترحت المندوبية السامية للتخطيط عددا من السيناريوهات لحل المشاكل في منظومة التقاعد في المغرب في السنوات المقبلة.

سابعاً- التوعية حول أهمية البيانات الإحصائية

ألف- التوعية

التوعية حول أهمية البيانات الإحصائية والدعوة بشأنها هي عملية تعدّها وتنفذها مجموعة من الأفراد وتهدف إلى التأثير في السياسات العامة، من أجل إحداث تغيير في سياسات المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام؛ وإلى تعزيز وعي الأفراد وتمكينهم من تنفيذ عمل أو نشاط يستدعي استخدام البيانات الإحصائية في رسم السياسات ورصد تنفيذها؛ وإلى توعية المعنيين بأهمية استخدام الإحصاءات من أجل وضع الخطط واتخاذ القرارات المبنية على الأدلة.

ويجب التمييز بين التوعية بشأن أهمية الإحصاء، ومفاهيم أخرى مثل نشر البيانات والتشاور والتواصل بشأنها. وفي البلدان العربية، يجب إعداد استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاء وإنتاج البيانات اللازمة للتخطيط للتنمية. ويجب أن تشتمل تلك الاستراتيجيات على برامج وأنشطة تهدف إلى الارتقاء بكامل العملية الإحصائية الوطنية، وعلى معلومات بشأن عمليات بناء القدرات الإحصائية الوطنية المؤسسية والبشرية وعلاقة المخرجات الإحصائية بالتنمية الوطنية. ومن الطبيعي أن يؤدي تنفيذ هذه البرامج والأنشطة إلى توفير مجموعة من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية ومؤشرات برامج الحد من الفقر.

ويجب أن تشتمل برامج التوعية المعتمدة على أنشطة دعائية لكل هدف من الأهداف الإنمائية للألفية، من أجل حشد الدعم اللازم والتأثير على متخذي القرار لوضع البرامج الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف. ويتوقف نجاح حملة التوعية والدعاية على قوة العلاقة بين القيّمين على هذه الحملة وكل من صانعي القرار والجهات المعنية الأخرى.

باء- محركات التغيير

حدد المجتمع الدولي في عام 2000 الأهداف الإنمائية للألفية كإطار دولي للتنمية، ودعا إلى اتخاذ التدابير اللازمة لبلوغها بحلول عام 2015. وعلى الصعيد الوطني، دُعيت المؤسسات السياسية والإدارية ومنظمات المجتمع المدني والأفراد إلى العمل معاً لتحقيق تلك الأهداف. وتسهم استراتيجيات التوعية والدعاية في مجال الإحصاء في دعم الجهود التي يبذلها المعنيون بإحداث التغيير والتطوير في الأجهزة الإحصائية الوطنية وفي الجهاز الوطني للإحصاء.

جيم- سبُل تطوير خطة استراتيجية للتوعية والدعاية في مجال الإحصاء

تتضمن السُبل المقترحة لتطوير خطة استراتيجية للتوعية حول أهمية الإحصاء عقدَ ورشة عمل لتبادل الأفكار وتحديد العناصر التالية: التغييرات المطلوبة التي تحددها الاستراتيجية؛ المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأجهزة الإحصائية القادرة على التأثير في إحداث التغيير والتطوير؛ الأفراد والمؤسسات المعنية بقيادة عملية التغيير والمحفزات اللازمة؛ وأفضل وسائل الدعاية؛ وسبل إيصال الرسائل إلى المستهدفين. وفيما يلي مثال عملي على آلية رفع مستوى الوعي بأهمية البيانات الإحصائية واستخدامها.

أهداف التوعية	المعنيون بالتوعية	الرسائل الرئيسية	المواد الدعائية	المناهج الدعائية المتبعة
ما هي أهداف حملة التوعية؟	من يقوم بالتوعية؟ ولمن؟ ومن يحقق أهدافها؟	ما هي الرسائل الرئيسية التي ينبغي أن يوصلها منفذو حملة التوعية؟	ما هي المواد الدعائية التي يمكن أن تسهم في إنجاز الهدف الدعائي؟	ما هي أفضل المناهج المتبعة لتحقيق أهداف الحملة؟
تحسين وتعزيز استخدام البيانات الإحصائية في التوعية الهادفة إلى إحداث تغيير	وسائل الإعلام	• وراء كل رقم قصة؛ • ما لا تستطيع قياسه لن تستطيع إدارته	بيانات ومؤتمرات صحفية؛ ومقالات تنشر في الصحف	اعتماد طرق مباشرة تستهدف رجال الإعلام
	منظمات المجتمع المدني	اعتمد علينا لأننا سنعتمد عليك	مواد مدرسية ورسائل نصية وبرامج موسيقية وإذاعية ومسابقات كتابية	• تنظيم برامج إذاعية للشباب وتقديم جوائز للفائزين فيها؛ • اعتماد طرق غير مباشرة، مثل نشر المطويات
	صانعو القرار في الإدارات الحكومية	• توفير بيانات نوعية • وضع خطط أكثر فعالية • تحقيق تنمية ناجحة	عقد ندوات واجتماعات عمل	اعتماد طرق مباشرة
	• مجتمع الأعمال • الشباب • مراكز البحوث • الجامعات والمعاهد	تعرف على حقيقة الأسواق	• عروض PowerPoint • إعداد التقارير ونشر الكتيبات وعقد الاجتماعات والمؤتمرات	اعتماد طرق مباشرة

المصدر: Paris 21, *Advocating for the National Strategy for the Development of Statistics*, p. 20.

ويشير دليل Paris 21 إلى ضرورة أن تتضمن استراتيجية التوعية خطة تنفيذية تشتمل على الأنشطة التالية: تشكيل الفريق المعني بالتخطيط لاستراتيجية التوعية؛ تحديد العناصر الرئيسية في جميع مراحل تنفيذ الأنشطة؛ إعداد الخطة والموازنة؛ توفير المواد الأساسية للتوعية ومصادر التمويل؛ تحديد الجدول الزمني لتنفيذ الأنشطة.

ثامناً- المبادئ التوجيهية لتحديد الممارسات الجيدة

ألف- معايير اختيار الممارسات الجيدة

تتضمن أهم معايير اختيار الممارسات الجيدة ما يلي: أن تكون هذه الممارسات قد أحدثت تحسيناً يمكن قياسه؛ أن تكون قد قدمت حلاً ناجحاً لمشكلة إحصائية معيّنة؛ أن يشترك في إعدادها مستخدمو البيانات الإحصائية ومنتجوها؛ أن تكون الممارسة قابلة للتكرار والتطوير والتكييف؛ أن تكون الممارسة واضحة الأهداف والعمليات والنتائج لكي يسهل على الآخرين فهمها؛ أن تكون البيانات المستَخدمة في هذه الممارسات إبداعية ومستدامة.

باء- توثيق الممارسات الجيدة

توثيق التجارب الجيدة هو تسجيل الدروس المكتسبة التي يمكن أن تستخدمها المؤسسة التي شهدت هذه التجارب لمواجهة التحديات المستجدة، أو أن تستخدمها مؤسسات أخرى لإيجاد حلول لمشاكل وتحديات مشابهة تواجهها هذه المؤسسات. ويجب أن يتضمن التوثيق وصفا مفصلا للأسلوب الذي استخدم لإيجاد هذه الحلول، وتحليلا للمشكلة أو القضية، وشرحا للخيارات المعتمدة والظروف المؤاتية التي أدت إلى النجاح. وبالتالي، ينبغي ألا يكون التوثيق مجرد سرد للأحداث أو الوقائع. ومن هنا أهمية إعداد مبادئ توجيهية تساعد المعنيين على تحديد الدروس الناجحة التي سيتوقفون عندها.

جيم- مكونات تحديد الممارسات الجيدة

تتضمن المبادئ التوجيهية لتحديد الممارسات عدداً من المكونات.

1- تحديد الموضوع أو التحدي

يجب توخي الدقة في وصف المشكلة التي كان حلها ممكنا، بل ناجحا، من خلال الاستخدام الفعّال للبيانات الإحصائية. وقد تتعلق هذه المشكلة بمسائل كالفقر أو البطالة أو الأمية أو التسرب المدرسي، أو بتمكين المرأة والحماية الاجتماعية وغيرها من القضايا الاجتماعية والاقتصادية. وقد تتعلق التجربة الناجحة بتنفيذ مسح إحصائي، أو تطوير مجموعة من المؤشرات الإضافية التي أسهمت في إيجاد حل للعوائق أمام تنفيذ غايات الأهداف الإنمائية للألفية.

وقد اعتمد الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2000 أكثر من 170 رئيس دولة وحكومة. وتُعتبر هذه الأهداف أجندة عالمية للتنمية يجب تحقيقها بحلول عام 2015. ولا بدّ من إدماجها في عملية التنمية الوطنية، بحيث تصبح جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية التنمية المحلية والوطنية. ومن هنا أهمية أن يقوم البلد الذي نجح في استخدام الإحصاءات لتوطين الأهداف الإنمائية للألفية بتوثيق تجربته وتبادلها. وتشكل الاستخدامات الابتكارية للإحصاءات ممارسات جيدة، مثل استخدام بيانات التعداد العام للسكان والمساكن لوضع المخطط التوجيهي أو التنظيم المكاني للمدن، أو تغذية نظم المعلومات الجغرافية، أو حل مشاكل النقل أو المواصلات.

ويشير دليل صادر عن الجمعية الملكية الإحصائية في بريطانيا[22] إلى استخدام الإحصاءات في مجال التواصل باعتبار ذلك من التجارب الجيدة، ويتناول أهم المبادئ التعريفية لجمع هذه التجارب وتوثيقها، وهي:

(أ) شرح توظيف البيانات الإحصائية من أجل تحقيق أهداف العلاقات العامة، وذلك بهدف التوعية عموماً أو إعلام صانعي القرار بقضايا محددة أو التأثير في سلوك الجمهور؛

(ب) تحديد سبب استخدام الإحصاءات، والتأكيد على أن البيانات الإحصائية تعطي صورة حقيقية عن الواقع وتُستخدم لقياس الأثر الذي تحدثه السياسات؛

(ج) أن يحدّد الإحصاءات التي يجب استخدامها في أنشطة العلاقات العامة؛

(د) أن يحلّل نتائج المسح أو الإحصاءات المستخدمة في عملية التواصل؛

(هـ) أن يتضمن إعداد تقارير حول المنهجية المستخدمة للحصول على البيانات؛

(و) تحديد المؤشرات التي يجب إعدادها وعرضها من أجل التوصل إلى فهم أفضل للقضية المطروحة؛

(ز) تحديد أوجه القصور في البيانات.

2- تحديد النتائج

تتضمن نتائج عملية تحديد الممارسات الجيدة في مجال الاستخدام الفعال للإحصاءات التغيرات التي تحققت نتيجة هذه الممارسات وآثارها؛ وعرضا لمنهجية قياس هذا التغيّر والأسلوب المعتمد للتقييم. وقد تتمثّل النتيجة في بناء قاعدة معلومات عن الفقر تسهم في صياغة استراتيجية لمكافحة الفقر؛ أو في تطوير نظام لرصد وتقييم إدماج النوع الاجتماعي في عملية التنمية من أجل تعزيز وجود المرأة في العديد من المناصب القيادية؛ أو تنفيذ مسح إحصائي لإنتاج بيانات تساعد في تحديد الأسر المعيشية الأقل حظاً؛ أو بناء قاعدة بيانات تتضمن مؤشرات عن الطاقة على الصعيد الوطني من أجل إنتاج الطاقة ونقلها وتسهيل تصديرها واستهلاكها؛ أو وضع السياسات بشأن الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة. وقد يكون هذا التغيير قد حدث على صعيد التصوّر أو الرأي أو المفهوم، وذلك نتيجة للاستخدام الفعال للبيانات الإحصائية التي تشكل دليلا يُستخدم في عملية التغيير. وعند تحديد النتائج، يجب ذكر مؤشرات الإنجاز المتصلة بها وتحديد سنة الأساس كلما أمكن ذلك.

3- تفاصيل التجربة أو الممارسة

تتضمن التفاصيل هدف التجربة أو الممارسة، ومنطقتها الجغرافية، وسبل تنفيذها، والجهات المنفّذة لها، والجهات الشريكة، بما في ذلك الأسماء والعناوين الكاملة والإطار الزمني، وتاريخ البدء والإنجاز، ومؤشرات الأداء، والميزانية المعتمدة والآلية المتبعة، وآلية الرصد والتقييم.

4- عوامل النجاح

قد تؤمّن الجهات الحكومية أو غير الحكومية التي تعاونت في توفير البيانات الإحصائية أو أسهمت في طرح الحلول المناسبة هذه العوامل.

---

(22) Andrew Garatt , Adrian Penrose, MCPIR (2010).

5- التحديات والحلول

يتضمن ذلك التحديات الأساسية التي واجهت نجاح التجربة أو الممارسة، وسُبل التغلب عليها، ونوعية البيانات المستخدمة، ومنهجية جمع هذه البيانات وتقييمها.

6- التوصيات

تشير هذه التوصيات إلى متطلبات الحد الأدنى لنجاح التجربة أو الممارسة، والدروس المكتسبة والممارسات الجيدة التي من المفيد تبادلها مع الآخرين، بالرغم من أنّ نجاح هذه الممارسات يرتبط بظروف مكانية وزمانية وواقعية معيّنة، وبالتالي قد تكون التجربة ناجحة في بلد ما، ولا تنجح في منطقة أخرى في البلد نفسه، أو في بلد آخر.

7- تحديد الخطط المستقبلية والاستدامة

يتضمن ذلك تحديد الخطوط العريضة للخطط الهادفة إلى ضمان استدامة هذه الممارسات الجيدة والناجحة والموارد المالية والبشرية المطلوبة، والآليات المقترحة لضمان استدامة توفّر البيانات الإحصائية وتطوير نوعيتها.

8- الآراء والردود المنتظمة من المستفيدين

يجب توثيق آراء وردود صانعي القرار والفنيين وجميع الذين كان لهم دور في التجربة الناجحة، وكذلك آراء الباحثين والخبراء الذين لم يكن لهم دور فيها.

9- المستندات والوثائق الداعمة

تُرفق المستندات والوثائق الداعمة للممارسات الجيدة في نهاية التقرير حولها. ويمكن إضافة أية معلومات قد يعتبرها معدّو الممارسة الناجحة ضرورية، مثل المراجع التي استُخدمت خلال تنفيذ هذه الممارسة، ومعلومات عن اللجان التي شُكلت لتولّي هذا العمل وإنجاحه وعن الأشخاص الذين ساهموا في ذلك.

تاسعاً- الخلاصة

يشكّل تحديد وتوثيق الممارسات الجيدة والتجارب الناجحة في مجال الاستخدام الفعال للبيانات الإحصائية في صياغة السياسات والدعوة إليها أداة بالغة الأهمية يمكن للأجهزة الإحصائية في منطقة الإسكوا الاستفادة منها والبناء عليها من أجل مواجهة التحديات المشابهة أو حتّى المختلفة في المجال نفسه. وسيسهم هذا الإطار المفاهيمي في تشجيع التفكير التحليلي والتعلم الذاتي؛ وتشجيع التعلم المتبادل؛ وحفز البحث الجاد عن حلول للتحديات القائمة؛ وتلبية الاحتياجات من البيانات والمعلومات الإحصائية، من أجل دعم تحقيق أهداف التنمية الوطنية وتعزيز مساهمة الأفراد والمؤسسات في إنشاء قاعدة معرفية هدفها تعزيز الاستخدام الفعال للبيانات الإحصائية.

المراجع

الأمانة العامة للتخطيط التنموي. استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011-2016. نحو رؤية قطر الوطنية 2030.

الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مؤشرات التنمية لرصد الأهداف الإنمائية للألفية. تقرير الأمين العام. E/CN.3/2012/29.

Adam D Koon, Devaki Nambiar, Krishna D Rao. Alliance for Health Policy and Systems Research (2012). *Embedding of research into decision-making processes*.

Alice Born, Kaveri Mechands. Statistics Canada (2011). *Classification of statistical activities- proposed revisions.*

Australian Bureau of Statistics (2010). *A guide for using statistics for evidence based policy*. www.abs.gov.au/understanding statistics.

Australian Evaluation Society INC (2006). *Evaluation policy with modified "policy cycle"- the NSW Healthy School Canteen Strategy*.

Aziz Othman (2005). *The Role of Statistics in Factual-Based Policy-Making.*

Chartered Institute of Public Relations (CIPR), Market Research Society (MRS), Royal Statistical Society (2010). *Best practice guide for using statistics in communications.*

Denise Brown. Statistics New Zealand (2009). *Good practice Guidelines for Indicator Development and Reporting.*

Gary Banks Ao. Australian Government. Australian Public Service Commission (2009). *Challenges of evidence-based policy-making*. www.ag.gov.au/cca.

Glen M. Farrell. Commonwealth of Learning, Vancouver (2009). *Results-based monitoring and evaluation at the Commonwealth of Learning: A handbook.*

Jody Zall Kuzek, Ray C. Rist. The World Bank (2004). Online e-learning programme on country-led monitoring and evaluation systems. Unit: Ten steps to a results–based monitoring and evalution system.

OECD (2002). *Policy Brief: Improving policy coherence and integration for sustainable development: A checklist*. www.oecd.org/sustainabledevelopment.Paris21(2010). Advocating for the National Strategy for the Development of Statistics. Country-level Toolkit. www.Paris21.org.

Roger Edmuds and Tim marchant. Paris21 (2008). *Official statistics and monitoring and evalution systems in developing countries: Friends or Foes?*

Sara Nutley, Huw Davies, Isabel Walter. Research Unit for Research Utilisation Department of Management, University of St Andrews (2002). *Evidence Based Policy and Practice: Cross sector lessons from the UK.*

Sophie Sutcliffe, Julius Court. Overseas Development Institute (2005). *Evidence –Based Policymaking: What is it? How does it work? What relevance for developing countries?*

Steven Dukeskeshire and Jennifer Thurow. Rural Communities impact policy (2002). *Understanding the link between research and policy*.

Sustainability: Science, Practice & Policy. Subhrendu Pattanayak and others (2006). *Deforestation, malaria and poverty: a call for transdisciplinary research to support the design of cross-sectoral policies.* http://ejournal.nbili.org.

United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (UNESCAP) (2011). *Handbook: Promoting the use of statistical data for policy analysis and advocacy: Building on success.*

United Nations, UNICEF (2004). *Bridging the gap: The role of monitoring and evaluation in evidence-based policy making*.

United Nations, Department of Economic and Social Affairs (2011). *Final Report of the Meeting of the Expert Group on international economic and social classifications*. ESA/STAT/AC. 234/4.

United Nations Development Programme (UNDP). Evaluation office (2002). *Handbook on monitoring and evaluation for results.* New York.

United Nations Development Programme (UNDP) (2010). *Unlocking progress: MDG acceleration on the road to 2015.* New York.

United Nations Development Programme UNDP (October 2011). *MDG Acceralation Framework: technical Note*. www.undp.org/poverty.

United Nations Economic Commission for Europe (UNECE) (2009). Making Data Meaningful guides. http://live.unece.org/stats/documents/writing..

World Health Organization. Evidence-informed policy network. http://www.who.int/rpc/evipnet/en/index.html (accessed 5 October 2011).

المرفق الأول

قائمة المؤشرات للأهداف الإنمائية للألفية

(يجب أن تكون جميع المؤشرات مصنّفة، حسب الجنس أو حسب الحضر والريف، إذا أمكن)

الأهداف الإنمائية للألفية	
الهدف والغاية	**المؤشرات لمتابعة التقدم المحرز**
الهدف 1: القضاء على الفقر المدقع والجوع	
الغاية 1-أ: تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف في الفترة من 1990 إلى 2015	1-1 نسبة الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد (PPP) في اليوم[أ] 2-1 نسبة فجوة الفقر 3-1 حصة أفقر خمس من الاستهلاك القومي
الغاية أ-ب: تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب	4-1 معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل 5-1 نسبة العمالة إلى السكان 6-1 نسبة الذين يعملون ويقل دخلهم اليومي عن دولار واحد في اليوم 7-1 نسبة الذين يعملون لحسابهم الخاص والعائلة العاملة المساهمة في العمالة الكاملة
الغاية أ-ج: تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين 1990 إلى 2015	9-1 معدل انتشار حالات الأطفال ناقصي الوزن دون الخامسة من العمر 10-1 نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية
الهدف 2: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	
الغاية 2: ضمان تمكن الأطفال في كل مكان، البنين منهم والبنات على حد سواء، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام 2015	1-2 صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي 2-2 نسبة عدد التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الأخير في المرحلة 3-2 معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى السكان الذين تتراوح أعمارهم من 15 إلى 24 سنة
الهدف 3: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	
الغاية 3: إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام 2005، وإزالته في كل مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015	1-3 نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي 2-3 حصة النساء من الوظائف المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي 3-3 نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية
الهدف 4: تخفيض معدل وفيات الأطفال	
الغاية 4: تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين 1990 و2015	1-4 معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر 2-4 معدل وفيات الرضع 3-4 نسبة الأطفال الذين بلغوا سنة واحدة من العمر، الملقحين ضد الحصبة

الهدف 5: تحسين صحة الأمهات		
الغاية 5-أ: تخفيض معدل وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين 1990 و2015	1-5	نسبة وفيات الأمهات
	2-5	نسبة الولادات التي تتم بإشراف موظفي صحة من ذوي الاختصاص
الغاية 5-ب: تحقيق حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام 2015	3-5	معدل انتشار وسائل منع الحمل
	4-5	معدل الولادات لدى الشباب
	5-5	تغطية العناية الطبية قبل الولادة (على الأقل زيارة واحدة وأربع زيارات)
	6-5	عدم تلبية الحاجة إلى تنظيم الأسرة
الهدف 6: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيرهما من الأمراض		
الغاية 6-أ: وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام 2015 والقضاء عليه	1-6	معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى السكان في الفئة العمرية من 15 إلى 24 عاماً
	2-6	استخدام الرافل في آخر وصال جنسي شديد التعرّض للخطر
	3-6	النسبة المئوية للسكان من الفئة العمرية 15-24 عاماً، الذين تتوفر لديهم معرفة صحيحة شاملة لفيروس الايدز
	4-6	نسبة مواظبة اليتامى بسبب الايدز على المدارس إلى مواظبة غير الميتمين من الفئة العمرية 10-14 عاماً
الغاية 6-ب: تحقيق في عام 2010 الوصول الشامل للعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للأشخاص المحتاجين	5-6	نسبة السكان الذين يعانون من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المتقدم والذين يحصلون على العقاقير ضد الفيروس
الغاية 6-ج: وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية الأخرى بحلول عام 2015 وبدء القضاء عليه	6-6	معدلات وقوع والوفيات المتصلة بالملاريا
	7-6	نسبة الأطفال دون الخامسة من العمر الذين ينامون تحت شبكات معالجة للأسرة
	8-6	نسبة الأطفال دون الخامسة من العمر الذين لديهم حرارة ويعالجون بعقاقير ملائمة ضد الملاريا
	9-6	معدلات وقوع والانتشار والوفيات المرتبطة بالسل
	10-6	نسبة حالات السل التي اكتشفت والتي تم علاجها في إطار نظام العلاج لفترة قصيرة تحت المراقبة
الهدف 7: ضمان توفر أسباب بقاء البيئة		
الغاية 7-أ: دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وتقليص هدر الموارد البيئية	1-7	نسبة مساحة الأراضي المكسوة بالغابات
	2-7	انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، المجموع ونصيب الفرد ولكل دولار (PPP) من الناتج المحلي الإجمالي
	3-7	استهلاك المواد المستنفدة للأوزون
	4-7	نسبة مخزون السمك ضمن الحدود البيولوجية الآمنة
	5-7	نسبة مجموع كمية المياه المستخدمة
الغاية 7-ب: الحد من خسارة التنوع البيولوجي، وتحقيق تخفيض كبير في معدل الخسارة بحلول 2010	6-7	نسبة المساحات البرية والبحرية المحمية
	7-7	نسبة الكائنات المهددة بالانقراض

الغاية 7-ج: تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي إلى النصف بحلول عام 2015	7-8 نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول باطراد على مصدر محسن للماء، في الحضر والريف 7-9 النسبة المئوية للسكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية السليمة
الغاية 7-د: أن يكون قد تحقق، بحلول عام 2020، تحسن ملموس في حياة 100 مليون نسمة على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة	7-10 نسبة سكان الحضر المقيمين في أحياء فقيرة[ب]
الهدف 8: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية	
	يجري رصد بعض المؤشرات المبينة أدناه بصورة مستقلة بالنسبة لأقل البلدان نمواً، وأفريقيا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية
الغاية 8-أ: المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز تشمل التزاما بالحكم الرشيد، والتنمية، وتخفيف وطأة الفقر على الصعيدين الوطني والعالمي	<u>المساعدة الإنمائية الرسمية</u> 8-1 صافي ومجموع المساعدة الإنمائية الرسمية وما يقدم منها إلى أقل البلدان نموا، كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي لمانحي لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي
الغاية 8-ب: معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً تشمل قدرة صادرات أقل البلدان نموا على الدخول معفاة من التعريفات الجمركية والخضوع للحصص؛ وبرنامجاً معززاً لتخفيف عبء الديون الواقع على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإلغاء الديون الثنائية الرسمية وتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية بصورة أكثر سخاء إلى البلدان التي أعلنت التزامها الحد من الفقر	8-2 نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية الكلية المخصصة حسب القطاع والمقدمة من مانحي لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية والتغذية والمياه المأمونة والصرف الصحي) 8-3 نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية غير المربوطة المقدمة من مانحي لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 8-4 المساعدة الإنمائية الرسمية المتلقاة في البلدان النامية غير الساحلية كنسبة مئوية من دخولها القومية الإجمالية 8-5 المساعدة الإنمائية الرسمية المتلقاة في الدول الجزرية الصغيرة النامية كنسبة مئوية من دخولها القومية الإجمالية
الغاية 8-ج: معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (عن طريق برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ونتائج الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة) الغاية 8-د: المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية باتخاذ تدابير على المستويين الوطني والدولي لجعل تحمل ديونها ممكناً في المدى الطويل	<u>الوصول إلى الأسواق</u> 8-6 نسبة مجموع واردات البلدان المتقدمة النمو (حسب القيمة وباستثناء الأسلحة) من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، المعفاة من الرسوم الجمركية 8-7 متوسط التعريفات الجمركية والحصص التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملبوسات الواردة من البلدان النامية 8-8 تقديرات الدعم الزراعي المقدم في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كنسبة مئوية من ناتجها المحلي الإجمالي 8-9 نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لبناء القدرات التجارية

	القدرة على تحمل الديون 8-10 مجموع عدد البلدان التي وصلت إلى مرحلة اتخاذ القرار في إطار المبادرة المتعلقة بتخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والعدد (التراكمي) للبلدان التي وصلت إلى نقطة الاستيفاء في إطار المبادرة 8-11 مقدار تخفيف عبء الديون الملتزم به في إطار المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون 8-12 تكاليف خدمة الديون كنسبة مئوية من صادرات البضائع والخدمات
الغاية 8-هـ: التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسرة في البلدان النامية	8-13 نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على الأدوية الأساسية بأسعار ميسرة بصورة مستدامة
الغاية 8-و: التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	8-14 عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 نسمة 8-15 عدد خطوط الهاتف الجوال لكل 100 نسمة 8-16 عدد مستخدمي الانترنت بالنسبة إلى 100 من السكان

(أ) لرصد اتجاهات فقر البلدان، ينبغي استخدام المؤشرات استناداً إلى خطوط الفقر الوطنية، حيثما توفرت.

(ب) تقاس النسبة الفعلية للمقيمين في أحياء فقيرة باستخدام مؤشر غير مباشر، هو سكان الحضر المقيمون في أسر معيشية تتحقق فيها واحدة من الخصائص الأربع التالية على الأقل: (1) عدم إمكانية الوصول إلى مورد مياه أفضل؛ (2) عدم إمكانية الاستفادة من مرافق أفضل للصرف الصحي؛ (3) الاكتظاظ (3 أشخاص أو أكثر في كل غرفة)؛ (4) أماكن سكن مشيدة بمواد غير متينة.

المرفق الثاني

تصنيف الأنشطة الإحصائية

المجال الأول: الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية

1-1 السكان والهجرة
2-1 العمالة
3-1 التعليم
4-1 الصحة
5-1 الدخل والاستهلاك
6-1 الحماية الاجتماعية
7-1 المستوطنات البشرية والإسكان
8-1 العدل والجريمة
9-1 الثقافة
10-1 الأنشطة السياسية وغيرها من الأنشطة الاجتماعية
11-1 استخدام الوقت

المجال الثاني: الإحصاءات الاقتصادية

1-2 إحصاءات الاقتصاد الكلي، والمؤشرات قصيرة المدى والتعديلات الموسمية
2-2 الحسابات الوطنية والحسابات الاقتصادية، الاقتصاد غير الملحوظ
3-2 إحصاءات الأعمال
4-2 قطاع الإحصاءات

1-4-2 الزراعة والغابات ومصايد الأسماك
2-4-2 الطاقة
3-4-2 التعدين والتصنيع والتشييد
4-4-2 النقل
5-4-2 السياحة
6-4-2 المصرفية، والتأمين، والإحصاءات المالية
7-4-2 خدمات أخرى

5-2 مالية الحكومة والإحصاءات المتعلقة بالقطاعين المالي والعام
6-2 التجارة الدولية وميزان المدفوعات
7-2 الأسعار
8-2 تكلفة العمالة؛ والإنتاجية؛ والتنافسية
9-2 العلوم والتكنولوجيا

المجال الثالث: البيئة والإحصاءات المتعددة المجالات

1-3 البيئة
2-3 إحصاءات المناطق الإقليمية الصغيرة
3-3 الإحصاءات المتعددة المجالات ومؤشراتها

1-3-3 ظروف المعيشة، والفقر
2-3-3 النوع الاجتماعي والفئات السكانية الخاصة
3-3-3 مجتمع المعلومات
4-3-3 العولمة

3-3-5 المؤشرات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية
3-3-6 التنمية المستدامة

3-4 الكتب السنوية أو الحوليات وما شابه ذلك

المجال الرابع: البنود الإحصائية العامة ومنهجية جمع البيانات؛ معالجتها؛ ونشرها؛ وتحليلها

4-1 البيانات الوصفية
4-2 التصانيف
4-3 مصادر البيانات

4-3-1 تعدادات السكان والمساكن؛ سجلات السكان والمساكن والمباني
4-3-2 التعدادات الزراعية، والسجلات والمسوح التي تتبع
4-3-3 مسوح الأسر المعيشية
4-3-4 سجلات الأعمال التجارية والمسوح التي تتبع
4-3-5 مصادر أخرى إدارية غير المسوح
4-3-6 تحرير البيانات والربط بين البيانات

4-4 تخزين البيانات، وبناء قواعد البيانات وهيكلة المواقع الالكترونية وكل ما يتم استخدامه من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

4-5 النشر والتسويق والترويج لمحو الأمية الإحصائية

4-6 السرية الإحصائية والحماية من الإفصاح عن البيانات

4-7 تحليل البيانات

المجال الخامس: القضايا الاستراتيجية والإدارية للإحصاءات الرسمية على المستويين الوطني والدولي

5-1 المبادئ والأطر المؤسسية؛ دور الإحصاءات الرسمية؛ قانون الإحصاء وغيرها من الأدوات القانونية
5-2 البرامج الإحصائية ووضع الأولويات، والعلاقات مع المستخدمين والمستجيبين

5-2-1 البرامج الإحصائية في إطار الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء
5-2-2 جميع البرامج الإحصائية الأخرى، وتحديد الأولويات، والعلاقات مع المستخدمين والمستجيبين

5-3 أطر الجودة والتقييم
5-4 الموارد البشرية والتدريب
5-5 الموارد التكنولوجية (بما في ذلك معايير لتبادل البيانات الإلكترونية ومشاركة البيانات)
5-6 تنسيق العمل الإحصائي الدولي

المرفق الثالث

المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

إن اللجنة الإحصائية،

إذ تضع في اعتبارها أن المعلومات الإحصائية الرسمية أساس لازم للتنمية المستدامة في الميادين الاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية والبيئية، وللتبادل المعرفي والتجاري بين دول وشعوب العالم،

إذ تضع في اعتبارها أن ثقة الجمهور في المعلومات الإحصائية الرسمية مسألة جوهرية، وأنها تتوقف إلى حد بعيد على احترام القيم والمبادئ الأساسية التي تشكل لب أي مجتمع ديمقراطي يسعى إلى فهم ذاته واحترام حقوق أفراده،

إذ تضع في اعتبارها أيضاً أن نوعية الإحصاءات الرسمية، وبالتالي نوعية المعلومات المتاحة للحكومة والاقتصاد والجمهور، ترتهن إلى حد بعيد بتعاون المواطنين والمؤسسات وسائر المستجيبين من أجل توفير البيانات الملائمة والموثوق بها المطلوبة للعمليات الضرورية لجمع الإحصاءات وبالتعاون بين مستعملي الإحصاءات ومنتجيها بغية تلبية احتياجات المستعملين،

وإذ تذكر بالجهود التي تبذلها المنظمات الحكومية وغير الحكومية النشطة في المجال الإحصائي من أجل وضع معايير ومفاهيم لتسهيل المقارنة بين البلدان،

وإذ تذكر أيضاً بإعلان المعهد الإحصائي الدولي بشأن آداب المهنة،

وقد أعربت عن رأيها بأن القرار جيم (47) الذي اعتمدته اللجنة الاقتصادية لأوروبا في 15 نيسان/أبريل 1992 يتسم بأهمية عالمية،

وإذ تلاحظ أن الفريق العامل للخبراء الإحصائيين، الذي كلفته لجنة الإحصاءات التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بدراسة المبادئ الأساسية، قد وافق من حيث المبدأ، في دورته الثامنة المعقودة في بانكوك في تشرين الثاني/نوفمبر 1993، على الصيغة التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وأكد أن تلك المبادئ منطبقة على جميع الدول،

وإذ تلاحظ أيضاً أن المؤتمر المشترك للمخططين والإحصائيين والديمغرافيين الأفارقة قد رأى، في دورته الثامنة، المعقودة في أديس أبابا في آذار/مارس 1994، أن المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية تتسم بأهمية عالمية،

تعتمد هذه المبادئ للإحصاءات الرسمية:

1- إن الإحصاءات الرسمية عنصر لا غنى عنه في النظام الإعلامي لأي مجتمع ديمقراطي، بما تقدمه للحكومة والاقتصاد والجمهور من بيانات عن الحالة الاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية والبيئية. ولتحقيق ذلك، يتعين أن تقوم الوكالات المعنية بالإحصاءات الرسمية بجمع ما يثبت فائدته العملية من البيانات الإحصائية وتوفيره للمواطنين بتجرد وفاء بحقهم في التماس المعلومات.

2- حفاظاً على الثقة في الإحصاءات الرسمية، يلزم أن تقوم الوكالات الإحصائية، وفقاً لاعتبارات فنية دقيقة تشمل المبادئ العلمية والآداب المهنية، بتحديد أساليب وإجراءات جمع البيانات الإحصائية وتجهيزها وتخزينها وعرضها.

3- تيسيراً للتفسير السليم للبيانات، تقوم الوكالات الإحصائية وفقاً للمعايير العلمية بعرض المعلومات المتعلقة بمصادر الإحصاءات والأساليب والإجراءات التي تطبق بشأنها.

4- للوكالات الإحصائية أن تعلق على أي تفسير خاطئ أو استعمال غير سليم للإحصاءات.

5- يجوز الحصول على البيانات، للأغراض الإحصائية، من أي مصدر كان، سواء من الدراسات الاستقصائية الإحصائية أو السجلات الإدارية. وينبغي للوكالات الإحصائية وهي تختار المصدر أن تضع في الاعتبار عناصر النوعية والتوقيت والتكاليف والعبء الذي يقع على كاهل المجيبين.

6- يتعين إضفاء السرية التامة على البيانات المتعلقة بأفراد التي تجمعها الوكالات الإحصائية لأغراض إعداد الإحصاءات، سواء تعلقت بأشخاص طبيعيين أو معنويين، ويتعين استخدامها قصراً في الأغراض الإحصائية.

7- تعلن على الملأ القوانين والإجراءات والتدابير التي تعمل بموجبها النظم الإحصائية.

8- التنسيق بين الوكالات الإحصائية داخل البلدان، أمر ضروري لتحقيق الاتساق والفعالية في النظام الإحصائي.

9- قيام الوكالات الإحصائية في كل بلد من البلدان باستخدام المفاهيم والتصنيفات والأساليب الدولية يعزز اتساق النظم الإحصائية وكفاءتها على جميع المستويات الرسمية.

10- التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال الإحصاءات يسهم في تحسين نظم الإحصاءات الرسمية في جميع البلدان.